Document: EB 2007/92/R.18
Agenda: 10(d)(iii)
Date: 20 November 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

الجمهورية اليمنية

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والتسعون
روما، 11–13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للاستعراض

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

عبد الله عبد الرحمن
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2348 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: ab.rahman@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

خريطة عمليات الصندوق في البلد iii

موجز الاستراتيجية القطرية iv

أولا ــ المقدمة 1

ثانياً – السياق القطري 1

ألف – السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي 1

باء – السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي 7

ثالثاً – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد 9

ألف – النتائج السابقة والأثر والأداء 9

باء – الدروس المستفادة 10

رابعاً – الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق 11

ألف – ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري 11

باء – الأهداف الاستراتيجية 11

جيم – فرص الابتكار 13

دال – استراتيجية الاستهداف 13

هاء – الصلات السياساتية 14

خامساً – إدارة البرنامج 14

ألف – إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 14

باء – إدارة البرنامج القطري 14

جيم – الشراكات 15

دال – الاتصالات وإدارة المعرفة 16

هاء – إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 16

واو – المخاطر وإدارة المخاطر 17

الذيول

الذيل الأول – عملية المشاورات الخاصة ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 1

الذيل الثاني – الخلفية الاقتصادية للقطر 4

الذيل الثالث – إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 5

الذيل الرابع – إطار إدارة نتائج وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية السابقة 7

الملفات الرئيسية

الملف الرئيسي 1:	الفقر الريفي وقضايا القطاع الزراعي/الريفي	16
الملف الرئيسي 2:	مصفوفة المنظمات (تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر)	19
الملف الرئيسي 3:	المبادرة التكميلية للجهة المانحة/إمكانات الشراكات	21
الملف الرئيسي 4:	تحديد المجموعة المستهدفة، وقضايا الأولويات، والاستجابة المحتملة	22

خريطة عمليات الصندوق في البلد

اليمن

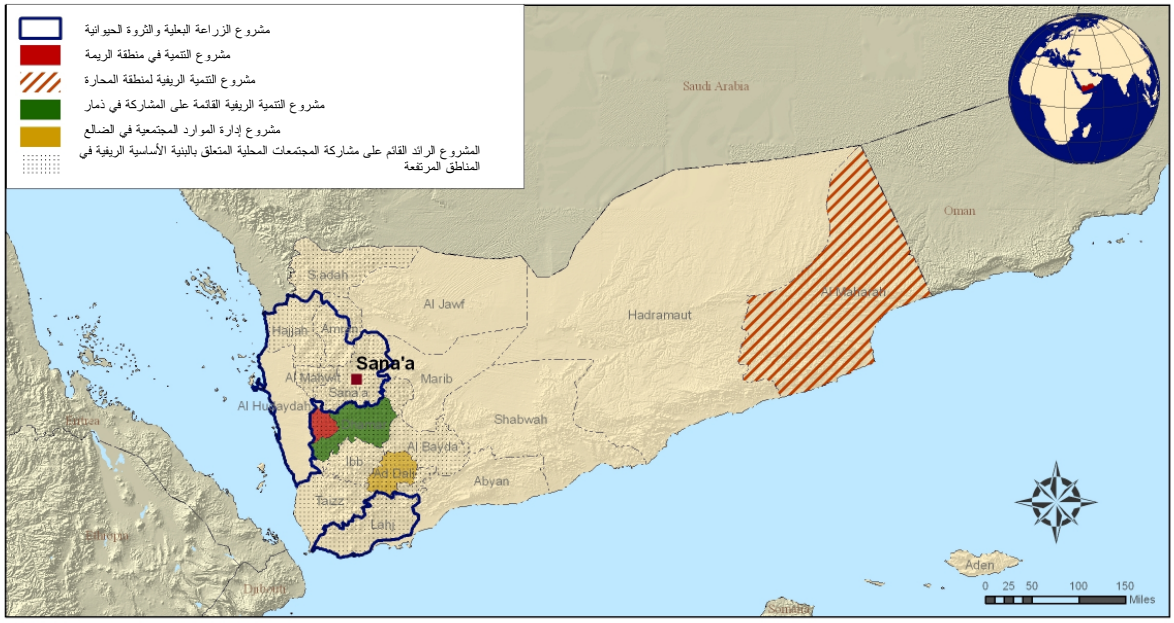

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

خريطة من تجميع الصندوق

موجز الاستراتيجية القطرية

1- هذا هو برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الثالث للجمهورية اليمنية، الذي يغطي الفترة 2008–2013 ويهدف إلى النهوض بجهود دمج برنامج الصندوق في استراتيجيات البلد وخططه، وهو ثمرة عملية تشاورية وتشاركية اشترك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون المعنيون بالحد من الفقر الريفي. وتتواءم الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع الأهداف الإنمائية للألفية، والاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في اليمن، واستراتيجية التنمية الريفية في البلد؛ كما تتفق أهدافه الاستراتيجية مع الإطار الاستراتيجي للصندوق 2007–2010، ومع أولويات الصندوق، وتتماشى مع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

2- واليمن هو أحد أفقر البلدان في العالم. ويبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في اليمن 600 دولار أمريكي. ويؤثّر الفقر على زهاء 42 في المائة من السكان، وهو ظاهرة تنتشر بشكل رئيسي في الريف؛ ويقيم أكثر من 80 في المائة من الفقراء في المناطق الريفية. وتتمثل التحديات الرئيسية أمام نمو البلد فيما يلي: (i) الاعتماد على النفط في 80 في المائة من إيرادات التصدير، و80 في المائة من إيرادات الحكومة؛ (ii) ارتفاع معدل النمو السكاني والطلب على وظائف جديدة للسكان الذين يشكل الشباب شريحة كبيرة نسبيا منهم؛ (iii) تدهور قاعدة الموارد الطبيعية، وبخاصة المياه؛ (iv) انخفاض مستوى التنمية البشرية.

3- وسوف تشكِّل ثلاثة أهداف استراتيجية استجابة الصندوق لهذا الفقر الريفي والتحديات التي تواجه القطاع الريفي والزراعي في البلد.

(i) **الهدف الاستراتيجي 1: تمكين المجتمعات المحلية الريفية.** الهدف من ذلك هو تعزيز المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لفقراء الريف من خلال بناء القدرات المحلية وإقامة روابط فعّالة بين هذه المؤسسات وبين هياكل الحكم المحلي حتى تعبّر عن احتياجات المجتمع المحلي وأولوياته وتسمح لصغار المنتجين باستغلال وفورات الحجم في الإنتاج والتسويق، وزيادة قدرتهم التفاوضية في السوق ومع السلطات الحكومية.

(ii) **الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز الخدمات المالية الريفية المستدامة والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة لصالح الفقراء.** سيركِّز هذا الهدف على تنمية رابطات الادخار والائتمان، لا سيما بين الفئات المحرومة في المناطق الريفية النائية، كما سيركّز على توسيع نطاق منظمات الائتمان الصغري في المناطق الريفية من اليمن لدعم الإنتاج الزراعي والتسويق وتنمية المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في الحد من الفقر من خلال تهيئة فرص للعمل للعاطلين، وبخاصة الشباب والنساء.

(iii) **الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز الأمن الغذائي للأسر الفقيرة.** الغرض من ذلك هو استعادة القاعدة الزراعية الإنتاجية ورفع مستوى الإنتاجية الزراعية حتى تتمكن الأسر الفقيرة من زيادة إنتاج غذائها وتحقيق فائض للسوق حتى يتسنى لها زيادة دخلها وشراء الأغذية والسلع الأساسية الأخرى التي لا تنتجها بنفسها.

4- **القضايا الشاملة.** المشاركة الشعبية والتوازن بين الجنسين والاستدامة البيئية هي من القضايا الشاملة التي سيتناولها الصندوق في جميع مبادراته، وسيتم السعي إلى تعميم المساواة بين الجنسين في إطار استراتيجية تعميم المساواة بين الجنسين التي وضعتها وزارة الزراعة والري بدعم من جهات مانحة أخرى، والتي تضع من بين أهدافها الرئيسية وصول النساء إلى خدمات الإرشاد الزراعي، والأراضي، والتمويل الصغري، والتكنولوجيات الموفِّرة للوقت.

5- وعلى ضوء مهمة الصندوق والاحتياجات المتنوعة لفقراء الريف وما لديه من استراتيجيات للتصدي، فإن تكوين شراكات لتحقيق التآزر والتكامل سيشكِّل أحد العناصر الرئيسية لاستراتيجية الصندوق في اليمن.

الجمهورية اليمنية

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا ــ المقدمة

1- برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقتَرح للجمهورية اليمنية هو ثمرة عملية تشاورية وتشاركية اشترك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون المعنيون بالحد من الفقر الريفي (انظر الذيل الأول). ويغطي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الفترة من عام 2008 حتى عام 2013، ويوفِّر استعراضاً لفرص مساهمة الصندوق في الحد من الفقر الريفي على مدى ست سنوات، ويبيِّن الطريقة التي سيكمِّل بها الصندوق جهود حكومة اليمن والجهات الأخرى الشريكة في التنمية. وتتواءم الأهداف الاستراتيجية المحددة في الفقرات من 33 حتى 36 من هذه الوثيقة مع الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجية اليمن بشأن التخفيف من الفقر؛ كما تتسق مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010، ومع أولوياته، وتتماشى مع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

2- واستفادت أعمال التحضير لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من المشاورات المطوّلة والمركّزة بين الصندوق وأصحاب المصلحة القطريين منذ أكتوبر/تشرين الأول 2006 حتى سبتمبر/أيلول 2007 (الذيل الأول)، كما استفادت من نتائج استعراض البرنامج القطري الذي أجري في عام 2006 في إطار التحضير لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (في ظل عدم إجراء تقييم للحافظة القطرية والذي من المقرر حالياً أن يجريه مكتب التقييم في الصندوق خلال عام 2010)، واستعراض موسّع للبيانات، وزيارات ميدانية للتحقق من النتائج والتماس آراء المستفيدين المحتملين.

ثانياً – السياق القطري

ألف – السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي

الخلفية الاقتصادية للبلد

3- **بلد شديد الفقر**. ينتمي اليمن إلى مجموعة اقتصادات الدخل المنخفض حيث يبلغ عدد سكانه ما يقرب من 21 مليون نسمة (2006)، وبلغ فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 600 دولار أمريكي في عام 2005 (ويُقدّر بنحو 631 دولارا أمريكيا في عام 2006). وتكوَّن اليمن في عام 1990 بعد توحيد اليمن الشمالي واليمن الجنوبي. ويبلغ مؤشر التنمية البشرية لليمن 0.492، ويحتل المرتبة الخمسين بعد المائة بين 177 بلداً (تقرير التنمية البشرية لعام 2006). ويبلغ مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس 0.462 وهو ما يعبِّر عن تفاوتات بين الجنسين في التنمية البشرية الأساسية ويضع اليمن في المرتبة السابعة عشرة بعد المائة بين 136 بلداً. ويحتل اليمن المرتبة الخامسة والسبعين بين 75 بلداً وفقاً لمقياس تمكين المرأة، حيث بلغ 0.128 في عام 2006، وهو ما يكشف عن عدم تمكين المرأة حسب ما تعبّر عنه درجات المكوّنات الأربعة لهذا المقياس: 0.7 في المائة من المقاعد في البرلمان تشغلها المرأة؛

و4 في المائة من جميع المشرّعين وكبار الموظفين من النساء؛ و15 في المائة من جميع العاملين الفنيين والتقنيين من النساء؛ وتحصل النساء على 30 في المائة من متوسط الدخل الذي يحصل عليه الرجال.

4- **اقتصاد يعتمد بشدة على النفط.** يهيمن البترول على الاقتصاد اليمني حيث يمثّل نحو 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و90 في المائة من الصادرات، وأكثر من 80 في المائة من إيرادات الحكومة في عام 2006. ولذلك فإن الاستدامة المالية في اليمن هشة بدرجة كبيرة في وجه تقلبات أسعار النفط. وتُسهم القطاعات الأخرى من الاقتصاد (2005) على النحو التالي: 45 في المائة من الخدمات، بما في ذلك الخدمات الحكومية؛ و14 في المائة من الزراعة؛ و14 في المائة من الصناعة والصناعات التحويلية، باستثناء النفط. على أن قطاع النفط لا يوفّر سوى عدد قليل جداً من فرص العمل (000 21)، ويقع عبء تهيئة فرص العمل على الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات. وانضم اليمن مؤخراً إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

5- **نمو اقتصادي غير مستقر.** شهدت السنوات الأولى من عام 1990 حتى عام 1994 التي أعقبت إعادة توحيد اليمن تدهوراً اقتصادياً سريعاً وأزمة شديدة في المالية العامة. وخلال الفترة من 1995 حتى 2000، نفّذ اليمن، بدعم من المجتمع الدولي، برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وشهد نمواً اقتصادياً قوياً بلغ في المتوسط أكثر من 5 في المائة سنوياً. وفي عام 2000، بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهبوط وانخفض من 4.4 في المائة في عام 2000 ليصل إلى 2.6 في المائة في عام 2005 (أي أقل من معدل النمو السكاني) بسبب تباطؤ وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتضاؤل استثمارات القطاع الخاص والشواغل الأمنية الداخلية.

6- **اقتصاد يواجه تحديات كبيرة.** في الوقت الذي ساعدت فيه الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة من عام 1995 حتى عام 2000 اليمن على تحقيق استقرار ونمو معقول في الاقتصاد الكلي، فإن البلد ما زال يواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك انتشار الفقر على نطاق واسع (42 في المائة من السكان يُصنّفون بأنهم فقراء)، والنمو السريع (3.1 في المائة) في السكان الذين يشكل الشباب صغير السن شريحة كبيرة منهم (45 في المائة أقل من 15 عاماً)، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً أمام توفير الوظائف والخدمات الاجتماعية، واستنفاد قاعدة الموارد الطبيعية، لا سيما المياه؛ ويُعد اليمن واحداً من أكثر دول العالم معاناة من إجهاد المياه، حيث لا يزيد نصيب الفرد من توفّر المياه على 340 متراً مكعّباً مقارنة بالمتوسط الإقليمي البالغ 250 1 متراً مكعباً والمتوسط العالمي البالغ 600 7 متر مكعّب.

الزراعة والفقر الريفي

7- **الزراعة قطاع حاسم الأهمية في الاقتصاد اليمني.** تؤدي الزراعة دوراً رئيسياً بين ما يقرب من 75 في المائة من مجموع السكان الذين يصنّفون بأنهم ريفيون. وتمثّل الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الريفي حيث يعمل بها زهاء 54 في المائة من القوة العاملة الرسمية في البلد، وساهمت بنحو 12.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 وفقاً للبنك الدولي. وهذا الدور الصغير الذي تسهم به الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي يقلّل من أهمية القطاع في الاقتصاد لأن الكثير من الأنشطة الثانوية والثالثية ترتبط بالزراعة.

8- **قاعدة موارد زراعية محدودة وآخذة في التدهور.** تعتَبر قاعدة الموارد الزراعية في اليمن التي تقدّر بنحو 1.6 مليون هكتار محدودة بالنسبة لعدد السكان. وتقع المساحات الزراعية الرئيسية في المدرجات

الجبلية التي تعتمد في معظمها على مياه الأمطار (44 في المائة من المساحة المزروعة) والأراضي المنخفضة المروية (بالمياه الفيضية والمياه الجوفية) في المنطقة الوسطى (26 في المائة) وعلى طول سواحل البحر الأحمر والبحر العربي (30 في المائة). وتتمثل المحاصيل الرئيسية في الذرة الرفيعة، والقمح، والشعير، والبقول، والقات (انظر الإطار في الصفحة التالية)، والبن، والفاكهة (الكروم والمشمش) في الأراضي المرتفعة، والذرة الرفيعة والقطن والفاكهة (الباباي، والموز، والمانجو) والخضروات في الأراضي المنخفضة. وتشير التقديرات إلى أن أراضي الرعي تمتد على مساحة تزيد على 20 مليون هكتار ويرعى فيها نحو 14 مليون رأس من الأغنام، و1.4 مليون رأس من الماشية. واليمن غني بموارده السمكية التي يستغلها الصيادون التجاريون والحرفيون على السواء. على أن جزءاً كبيراً من نظام المدرَّجات يشهد تدهوراً بسبب الإهمال وعدم الصيانة، ويجري استخراج موارد المياه الجوفية؛ وتتعرض الموارد السمكية للاستغلال المفرط والسرقة من أساطيل الصيد الصناعية الدولية.

9- **بلد يعاني انخفاض الاكتفاء الذاتي في الأغذية.** يهيمن على هيكل الزراعة الحيازات الصغيرة التي تبلغ هكتاراً واحداً في المتوسط. وتتدنى إنتاجية الزراعة في اليمن بالمعايير الإقليمية والدولية. واليمن من بلدان العجز الغذائي، حيث ينتج أقل من ثلث احتياجاته الغذائية ويستورد ما قيمته مليارا تقريباً من المواد الغذائية سنوياً، بينما يصدر كميات محدودة من الخضروات والفاكهة (الموز والمانجو) والبن.

10- **عقبات كبيرة تعوق النمو السريع في الزراعة.** شهدت الزراعة خلال الفترة من عام 1985 حتى عام 2005 نمواً تراوحت نسبته بين 4.6 و5.7 في المائة. وهذا المعدل يزيد على معدل النمو السكاني ولكنه ليس من القوة بما يكفي للحد من الفقر الريفي بشكل ملموس. وفي حين أن استراتيجيات وخطط الحكومة تتجه باستمرار نحو الزراعة باعتبارها قطاعاً رئيسياً من قطاعات النمو الاقتصادي المنتج لفرص العمل فإن هناك الكثير من العقبات التي تعوق النمو السريع في القطاع الزراعي؛ وتشمل تلك العقبات الظروف الجوية غير المواتية وندرة المياه؛ والمساحة المحدودة للأراضي الصالحة للزراعة؛ وتفتت حيازات الأراضي؛ وعدم الإنصاف في حيازة الأراضي والحقوق المرتبطة بالمياه في الأراضي المروية؛ وتخلف المؤسسات الريفية التي تكاد لا تؤثر على صنع السياسات وتخصيص الموارد لصالح القطاع الريفي والزراعي؛ وضيق سُبل الوصول إلى الائتمانات الرسمية، مما يعرقل إنشاء الأصول الإنتاجية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وضيق نطاق استعمال التكنولوجيات الزراعية الحديثة وما يقترن بذلك من ضعف خدمات الدعم الزراعي، مما يقلل من الإنتاجية الزراعية؛ وتدني حالة البنية الأساسية.

11- **الفقر يعم البلاد، ولكنه ينطوي أساساً على بعد ريفي.** اليمن هو أحد أشد بلدان العالم فقراً وهو البلد الأشد فقراً في شبه الجزيرة العربية. والفقر في اليمن عام وشديد وينتشر على نطاق واسع؛ ويعيش نحو 42 في المائة من السكان دون خط الفقر. ويعيش قطاع كبير آخر من السكان فوق خط الفقر بقليل وهم عرضة للصدمات الاقتصادية والطبيعية البسيطة.

القات (Catha edulis) نبات ينمو على شكل شجيرات أو أشجار وتحتوي أوراقه على مادة منبِّهة خفيفة. ويمضغ معظم اليمنيين أوراق القات. وللقات دور كبير في الاقتصاد اليمني، فهو يمثل حالياً 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، و10 في المائة من النفقات الاستهلاكية، ويعمل ما يقرب من 15 في المائة من القوة العاملة في إنتاجه وتسويقه. وفي عام 2005، بلغت المساحة المزروعة بالقات 000 127 هكتار معظمها من الأراضي المروية (25 في المائة من مساحة الأراضي المروية) ويستأثر بما نسبته 30 في المائة من الاستعمال السنوي للمياه. وتتنافس مزارع القات على الأراضي والمياه مع المحاصيل الغذائية والتصديرية.

ويثير القات مشكلة وطنية خطيرة في اليمن بسبب أثره على استعمال قاعدة الموارد الزراعية المحدودة في البلد والآثار الاجتماعية والصحية التي ينطوي عليها استعماله. ويتيح إنتاج القات وتسويقه فرصاً للعمل بين ما يقرب من نصف مليون شخص (ممن يقومون بزراعته وتوزيعه ونقله وبيعه) ويعود على منتجيه بعوائد مالية كبيرة تزيد حالياً أضعافاً على العوائد التي يمكن أن تحققها المحاصيل البديلة. ويستهلك عدد كبير من الفقراء والسكان ذوي الدخل المنخفض القات على حساب احتياجاتهم الأساسية في الوقت الذي يتكبدون فيه أيضاً تكاليف اجتماعية وصحية. ويمثّل الإنفاق على القات (الذي يبلغ 1.2 مليار دولار أمريكي سنوياً) 26 في المائة من الإنفاق الأسري ليحتل بذلك المرتبة الثانية بين المواد الغذائية. وإضافة إلى ذلك فإن التقديرات تشير إلى أن 20 مليون ساعة عمل تضيع يومياً بسبب عادات استهلاك القات.

وباتت مسألة القات حالياً محط اهتمام بالغ في دوائر صنع السياسات على ضوء قضايا الأمن الغذائي التي تواجه اليمن بسبب الارتفاع الحاد الذي شهدته مؤخراً أسعار الواردات الغذائية وما أثاره ذلك من موجة عارمة من السخط العام. وتعترف الحكومة بأن القات قضية وطنية معقَّدة وأن معالجتها تتطلب استراتيجية وطنية منسّقة تدور حول اتفاق وطني عام في الآراء حول ما ينبغي القيام به وما يمكن القيام به. وسوف يدعم الصندوق جهود الحكومة في هذا الاتجاه وسوف تعمل عمليات برنامجه في البلد داخل إطار الاستراتيجية الوطنية التي من المحتمل أن تتبلور قريباً.

12- واليمن بلد ريفي في الأساس حيث يعيش زهاء 73 في المائة من السكان في المناطق الريفية في أكثر من 000 40 كوخ ريفي. ويتفاوت انتشار الفقر بشكل واسع بين المناطق الحضرية والريفية وبين المحافظات. ويُصنَّف نصف سكان المناطق الريفية تقريباً بأنهم فقراء، مقارنة بما نسبته 31 في المائة في المناطق الحضرية. وكشف مسح الفقر الوطني لعام 1999 عن أن نسبة الأسر التي تعيش دون خط الفقر تراوحت بين 36.5 في المائة و45.8 في المائة في 17 من بين 20 محافظة. ويتعرض صغار السن بشكل خاص لفقر الدخل. ويشكّل الأطفال والشباب 67 في المائة من مجموع السكان، حيث يزيد معدل انتشار الفقر بين هذه الفئة 20 في المائة تقريباً على معدله بين الكبار. ويعني ضيق مساحة الأراضي الزراعية ضيق الفرص المتاحة أمام الصغار لبدء مشروعاتهم الزراعية، ويؤدي الافتقار إلى فرص العمل المدر للدخل وما ينجم عن ذلك من فقر بين الشباب إلى زيادة الهجرة إلى المدن.

13- ويمكن عموماً تصنيف الأسر الريفية الفقيرة إلى المجموعات التالية: (i) **الأسر المعدمة**، وهي الأشد فقراً في كثير من الأحيان، وقد تمتلك بضع رؤوس من الأغنام والمعز وربما الأبقار في بعض الأحيان. وعلى طول ساحل البحر الأحمر والبحر العربي تعتمد تلك الأسر على **الصيد الحرفي** كمصدر رئيسي لكسب العيش. وفي المناطق المرتفعة والأنحاء التي تعتمد على الري الفيضي في سهل تهامة على طول ساحل البحر الأحمر، تعتمد بعض تلك الأسر على المزارعة في أراضي أصحاب الحيازات الكبيرة أو استئجار أراضي الحكومة والأوقاف. (ii) **الأسر صاحبة الحيازات الصغيرة** تمتلك أو يحق لها (كأسر مستأجرة أو مشاركة في الزراعة) استغلال مساحات صغيرة من الأراضي الزراعية التي تصل مساحتها إلى هكتارين. وتعتمد هذه الأراضي في معظمها على مياه الأمطار ولكن أجزاء صغيرة منها قد تعتمد

على مياه الري. وتتوزع الحيازات في العادة على شكل قطع متناثرة مختلفة وتعتمد الزراعة في معظمها على محاصيل الكفاف. وقد تمتلك بعض تلك الأسر بعض رؤوس الحيوانات التي تقع المسؤولية الرئيسية عن رعايتها على النساء والأطفال. وقد يعمل بعض أفراد الأسر كعمالة موسمية محلية أو يقومون بالهجرة. (iii) **الأسر صاحبة الحيازات المتوسطة والتي تمتلك حيوانات** هي أسر لديها حيازات أكبر قليلاً من الأراضي (تصل إلى 3 هكتارات) أو مساحات أكبر تعتمد على مياه الري (تصل إلى 1.5 هكتار) مما في الفئة السابقة. وتستطيع هذه الفئة زراعة المحاصيل ذات القيمة الأعلى (القات وأشجار الفاكهة والخضراوات) وتستطيع عموماً تلبية احتياجاتها الأسرية الأساسية رغم تعرضها للصدمات.

14- تؤدّي **النساء اليمنيات** دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية الريفية. فبالإضافة إلى ما يقع عليهن من أعباء العمل المنزلي الثقيلة فهن يشكلن الدعامة الرئيسية لزراعة الحيازات الصغيرة حيث يوفّرن 60 في المائة من العمالة في زراعة المحاصيل، وأكثر من 90 في المائة من العمالة في رعاية الماشية. وعلى الرغم من دورهن الحيوي في الحياة الاقتصادية للأسرة فإنهن يواجهن قيوداً بالغة الخطورة تعرقل النهوض بظروفهن المعيشية، ذلك أنهن يعانين ضيقاً شديداً في سُبل وصولهن إلى الأصول والحرمان الكبير من دخول الأسواق. وتكشف النساء عن ارتفاع معدلات الأمية وانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية بدرجة أكبر مما بين الرجال. كما أن المرأة اليمنية ليست موفورة الحظ في الأبعاد الأخرى للحياة، ذلك أن تنقلاتها محدودة، لا سيما فيما يتعلق بمغادرة قريتها؛ وليست لها سوى سلطة محدودة في تقرير الخصوبة، وفرصتها محدودة في تقرير السياسات سواء على مستوى الأسرة أو في الشؤون العامة. والنساء فقيرات ومهمشات ولذلك فإنهن يشكلن بالنسبة للصندوق فئة مستهدفة مخصوصة بدرجة كبيرة.

15- وتكشف عموماً الأسر الريفية الفقيرة عن حجم يزيد على المتوسط وارتفاع في نسبة الإعالة. وتضم الأسر عدداً كبيراً من الأفراد البالغين من ذوي المستوى التعليمي المنخفض ممن يعانون البطالة أو نقص فرص العمل. وتشكّل العمالة بأجر داخل مناطقها أو العمالة النازحة جزءاً رئيسياً من دخل تلك الأسر. وتمارس الأسر الزراعية في العادة الإنتاج الزراعي والحيواني منخفض المدخلات ومنخفض المخرجات. وتعتمد أسر الصيادين الحرفيين في كسب عيشها على الصيد بالقرب من الشواطئ ولا تحقِّق سوى فائض صغير جداً للبيع.

16- وفيما يلي بعض **العوامل الرئيسية المحدِّدة للفقر** ذات الصلة بمهمة الصندوق:

- انتشار الحيازات الصغيرة وانخفاض الغلات إلى جانب كِبر حجم الأسرة وارتفاع نسبة الإعالة مما يؤدي إلى الانخفاض الشديد في نصيب الفرد من الدخل الزراعي. ويفضي ذلك إلى ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الريفية. وعلاوة على ذلك فإن قاعدة الموارد الطبيعية الإنتاجية في المناطق الريفية تتعرض لضغوط متزايدة. فأراضي المدرجات آخذة في التدهور بسبب الإهمال وعدم الصيانة؛ ويؤثّر الجفاف على الزراعة المطرية وتجدد مخزون المياه الجوفية مما يزيد من ندرتها. وتتضافر هذه المشكلة مع المعدل المرتفع للنمو السكاني.
- ارتفاع معدل البطالة وما يصاحبه من فقر الدخل في اليمن. ظل الدخل الزراعي، وهو في معظمه من الهجرة الموسمية أو طويلة الأجل، يشكّل دوما استراتيجية مهمة للبقاء بين الأسر الريفية. ولكن العمل غير الزراعي في الخدمات والصناعة في اليمن شحيح بسبب

الاستثمارات المحدودة في القطاع الخاص، بينما تواجه فرص العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية من اليمن قيوداً بسبب الافتقار إلى المهارات التقنية والإدارية وضيق سُبل الوصول إلى التمويل. وأما الطلب على العمالة اليمنية غير المدربة في الخليج فقد حل محله مؤخراً الطلب على عمالة جنوب آسيا الأرخص والأقل إثارة للمتاعب السياسية.

- يمثل ضيق سُبل الوصول إلى الائتمانات لتمويل الاستثمارات في الزراعة والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة عقبة رئيسية أمام النمو الزراعي والإنتاجية وزيادة الدخل وتحسين الأمن الغذائي على المستويين الأسري والوطني. وترجع معظم السلع الاستهلاكية المعمرة والاستثمارات الإنتاجية في المناطق الريفية من اليمن إلى السبعينات والثمانينات حيث كانت تموّل من خلال التحويلات. على أن تحويلات العمالة الوطنية لا تتجاوز حالياً جزءاً مما كانت عليه قبل عام 1990. وتُحجم المصارف التجارية عن الإقراض الريفي بسبب الافتقار إلى ثقافة وتاريخ الائتمان، والانخفاض النسبي في الاحتياجات الائتمانية، وضيق الإمكانات السوقية، وتدني حالة البنية الأساسية، وارتفاع المخاطر المتأصلة في الزراعة اليمنية.
- تعني قلة المؤسسات الريفية القائمة على المشاركة التي يمكنها حمل لواء الدفاع عن قضية المناطق الريفية وممارسة تأثير سياسي لصالح تلك المناطق أن تلك المناطق لا تنال سوى أقل من نصيبها العادل من جهود الحكومة في مجال التنمية وتعاني بصورة أكبر من السياسات وأنماط الإنفاق غير الملائمة التي لا تعبِّر عن احتياجات وأولويات سكان الريف.

17- ولا شك في أن اليمن قد حقق بعض النجاح في مكافحة الفقر على مدى السنوات القليلة الماضية. ويتجلى هذا النجاح بدرجة أكبر في البيئات الحضرية أكثر منها في البيئات الريفية. وتشير التقديرات إلى أن معدلات الفقر في المناطق الحضرية انخفضت من 30.8 في المائة في عام 1998 لتصل إلى 18.7 في المائة في عام 2005، بينما لم تنخفض معدلات الفقر الريفي إلا من 45 في المائة إلى 42 في المائة خلال نفس الفترة. وازداد متوسط العمر المتوقع من 42 عاماً في عام 1970 ليصل إلى نحو 62 عاماً حالياً. وازداد معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي من 3 ملايين في عام 1996 ليصل إلى 4.1 من الملايين في عام 2004. على أن اليمن ما زال يعاني ارتفاع معدلات الخصوبة، وارتفاع معدلات وفيات الرُضّع والأطفال، ومعدلات كبيرة في وفيات الأمهات عند الولادة، وسوء التغذية، وارتفاع معدلات الأمية بين الإناث. وعلاوة على ذلك فإن اليمن لم يتمكن حتى الآن من التعامل بفعالية مع فقر الدخل.

18- ولا ينتج اليمن جميع احتياجاته الغذائية، ولكنه يعتمد على الواردات لسد ما يقرب من 70 في المائة من استهلاكه الحالي من الأغذية (بما في ذلك 95 في المائة من احتياجاته من الحبوب). وتبلغ نسبة الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي أو التي عرضة للإصابة به 42 في المائة تقريباً.

19- ويرجع سبب انعدام الأمن الغذائي على المستوى الأسري بين الأسر الريفية إلى صغر مساحة الحيازات وانخفاض الغلات. ويغلب بين الأسر الريفية التي تعاني انعدام الأمن الغذائي توفّر مساحات أقل من الأراضي وامتلاك عدد أقل من الحيوانات والدواجن، ولذلك يتعذر عليهم إنتاج كل الغذاء الذي يحتاجون

إليه ويحول الفقر دون تلبيتهم لاحتياجاتهم الغذائية في السوق. وعلاوة على ذلك فإن سبل الوصول المادي في المناطق الريفية بسبب سوء الحالة العامة لنظام الطرق وتخلُّف البنية الأساسية للأسواق، مثل تسهيلات المناولة والتخزين، وارتفاع تكاليف النقل المحلي، مما يجعل أسعار الأغذية باهظة بالنسبة للأسر الريفية.

باء – السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي

السياق المؤسسي الوطني

20- سيظل مدخل الصندوق إلى اليمن هو وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي تعتبر الممثل الرسمي للحكومة. وما زالت الوكالات الرائدة هي وزارة الزراعة والري المسؤولة حالياً عن أربعة مشروعات ممولة من الصندوق؛ ووزارة الأشغال العامة والتنمية العمرانية المسؤولة حالياً عن مشروع واحد؛ والصندوق الاجتماعي للتنمية المسؤول عن مشروع واحدٍ.

21- ومن الناحية الإدارية، فإن اليمن يضم 21 محافظة و332 مديرية. وفوّض قانون السلطة المحلية لعام 2000 بتوزيع السلطات على المجالس المنتخبة على مستوى المحافظات والمديريات. وتولت المجالس المحلية إعداد الميزانية المحلية لعام 2005 بالكامل وبشكل مباشر، ولكن اللامركزية المالية ما زالت في مهدها، ولا تتمتع المجالس المحلية إلا بسلطة محدودة في فرض الضرائب، والقليل من السلطة التقديرية في إنفاق الإيرادات. على أن المشروعات التي يدعمها الصندوق أنشأت شراكات مثمرة مع المجالس المحلية المنتخبة، لا سيما على مستوى المديريات في المناطق التي تقع فيها مشروعات الصندوق.

22- وفيما يتعلق بمقدّمي الخدمات، فقد قام الصندوق من قبل بتكوين شراكات مع الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي في مجال نقل التكنولوجيا، ومع بنك التسليف التعاوني والزراعي من أجل تقديم سلف إلى صغار المزارعين. وكانت التجربة مع البنك مخيّبة للآمال بسبب المدى المحدود للإقراض الصغير من البنك في المناطق الريفية والتدني الشديد في أداء عمليات السداد. وعموماً فإن جميع الشركاء المحليين يعانون ضعفاً مؤسسياً شديداً، بما في ذلك ضعف القدرات في مجال الإدارة العامة والمالية، والافتقار إلى الرؤية السليمة والمتسقة، وضعف الإجراءات وعدم وضوح العمليات.

الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

23- هناك وثيقتان رئيسيتان بشأن سياسات حكومة اليمن فيما يتعلق بالتنمية، إحداهما هي **الرؤية الاستراتيجية 2025**، التي تمثل خطة متوقعة أو طويلة الأجل لتوجيه تنمية الاقتصاد والمجتمع. وأحد الأهداف الرئيسية للرؤية 2025 هو تغيير الاقتصاد وتنمية الموارد البشرية للوصول بنصيب الفرد من الدخل إلى مستوى البلدان متوسطة الدخل في غضون 25 عاماً. وتدعو الرؤية 2025 إلى إعادة توجيه الإنتاج الزراعي من أجل دعم الزراعة البعلية وتوسيع أنشطة جمع المياه والنهوض بكفاءة استعمال المياه، وزراعة المحاصيل التي تتسم بكفاءة التكلفة، والكشف عن إمكانات التصدير (البن والبطاطس والخضروات في إطار الزراعة المحمية) والسيطرة على زراعة القات. وفيما يتعلق بمصايد الأسماك، فإن الرؤية 2025 تدعو إلى الاهتمام بالبحوث والدراسات وتحسين الإنتاجية، والنوعية، والمنافسة من خلال تعزيز البنية الأساسية للتسويق في مجال التبريد والتخزين والتجهيز.

24- والوثيقة الأخرى هي **وثيقة استراتيجية الحد من الفقر وخطط التنمية الخمسية** المصاحبة لها التي تهدف إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر. وتم الانتهاء من وثيقة استراتيجية الحد من الفقر الأولى (200–2002) ووثيقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية (2003–2005) وكذلك خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الثانية للفترة 2001–2005، وكشفت تلك الوثائق عن نتائج مختلطة. وأما **خطة التنمية الخمسية الثالثة** فقد أعيدت تسميتها لتصبح **خطة التنمية للتخفيف من الفقر 2006–2010** لدمجها مع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر الثالثة. ويعتمد تحقيق الحد من الفقر على ما يشار إليه بأنه المحاور أو الأعمدة الأربعة للاستراتيجية، وهي النمو الاقتصادي، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين البنية الأساسية، والحماية الاجتماعية. وتتوقع خطة التنمية للتخفيف من الفقر 2006–2010 زيادة الاستثمارات من خلال البرنامج الاستثماري العام بما يقرب من 6 مليارات دولار أمريكي.

25- وتعترف خطة التنمية للتخفيف من الفقر بأن مستقبل الزراعة يعتمد على قطاع الزراعة البعلية وعلى تحسُّن الكفاءة في قطاع الزراعة المروية الحالي بالنظر إلى النقص الشديد في موارد المياه. وتقترح الخطة عدداً كبيراً من الأنشطة للنهوض بالقطاع الريفي والزراعي، بما في ذلك زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة البعلية، ورفع مستوى كفاءة استعمال المياه في الري، وتنمية المحاصيل التسويقية والتصديرية، وتحسين سُبل الوصول إلى الائتمانات والموارد المالية أمام الأسر الريفية. وأما تنمية قطاع الثروة الحيوانية فسوف تتم من خلال التحسينات المستمرة في صحة الحيوانات والخدمات البيطرية، وخدمات الإرشاد الحيواني، ودعم الاستثمارات الأسرية في الإنتاج الحيواني وتسمين الحيوانات، وإدارة المراعي وتنميتها، وإنشاء رابطات ومجموعات المنتجين لاستغلال وفورات الحجم وزيادة القدرة التفاوضية لمنتجي الحيوانات. والأداة الرئيسية التي تعتمد عليها خطة التنمية للتخفيف من الفقر 2006–2010 هي برنامج للاستثمار العام بتكلفة تقديرية تبلغ نحو 5.7 مليار دولار أمريكي عرضته الحكومة على المجموعة التشاورية لليمن في لندن (انظر الفقرة 28).

التنسيق والمواءمة

26- **بلد يتلقى دعماً كبيراً من المجتمع الدولي.** في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، التقت المجموعة التشاورية لليمن في لندن تحت رعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الذي يأمل اليمن في الانضمام إليه في نهاية المطاف). وحضر الاجتماع 39 من المانحين (بما في ذلك الصندوق). وأعلنت الحكومة أثناء الاجتماع عن الأجندة الوطنية للإصلاحات التي تركّز على النهوض بالإدارة، وحدّدت رؤيتها بشأن تنمية اليمن حسب ما تتضمنه خطة التنمية للتخفيف من الفقر 2006–2010 والبرنامج الاستثماري العام المصاحب لها. ووافقت المجموعة التشاورية لليمن على برنامج الإصلاحات وأيدت البرنامج الاستثماري العام كخطوة أولى نحو ترتيب أولويات احتياجات البلد من الاستثمارات، وتعهدت بما مقداره 4.7 مليار دولار أمريكي (منها 2.3 مليار دولار أمريكي من أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية) لدعم البرنامج الاستثماري العام، ووافقت على مواصلة تنسيق أنشطة الأعضاء في المجموعة التشاورية لليمن ضمن الإطار الشامل للبرنامج الاستثماري العام، ومساعدة كل عضو للآخر في تقديم الدعم الموعود لليمن.

27- وتيسيراً للتنسيق والمواءمة، أنشأت الحكومة وحدة تقنية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي للمساعدة على تنسيق ومواءمة المعونة الشاملة. ويلتزم الصندوق بالعمل داخل إطار هذه الآلية التنسيقية. وعلاوة

على ذلك فقد ساهم الصندوق، ضمن إطار تنسيق الأمم المتحدة، في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2007–2011.

ثالثاً – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد

ألف – النتائج السابقة والأثر والأداء

28- بدأ الصندوق، منذ إنشائه، انخراطه في اليمن. وبحلول نهاية عام 2007، يكون الصندوق قد دعم 19 مشروعاً إنمائيا في اليمن بتكلفة مجموعها 600 مليون دولار أمريكي تقريباً، بما في ذلك 190 مليون دولار أمريكي كتمويل من الصندوق، و235 مليون دولار أمريكي كتمويل مشترك من جهات مانحة أخرى (المؤسسة الدولية للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومعونة ثنائية من إيطاليا وهولندا) ونحو 175 مليون دولار أمريكي كمساهمات من الحكومة والمستفيدين. وأُنجِز من هذه المشروعات 13 مشروعاً، ويجري تنفيذ 5 منها، وتمت الموافقة على تنفيذ مشروع واحدٍ (في سبتمبر/أيلول 2007).

29- وخلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي (2000–2007)، حققت التدخلات المموّلة من الصندوق فوائد لزهاء 000 260 أسرة ريفية فقيرة في جميع أنحاء اليمن. وساعد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المجتمعات المحلية المشاركة على إنشاء 450 لجنة لتنمية المجتمعات المحلية وصياغة خطط تنمية قروية تعبّر عن احتياجات المجتمع المحلي وأولوياته وموارده. ويجري تدريجياً دمج خطط التنمية القروية في عمليات تخطيط الحكم المحلي والميزنة. ونُقلت المسؤولية عن الاستثمارات المنجزة المحدّدة في تلك الخطط إلى الهيئات المختصة في المحافظات لتشغيلها وصيانتها، أو تتولى لجان محلية إدارتها وتشغيلها على أساس الاسترداد الكامل للتكلفة. ووفرت تلك الاستثمارات مياه الشرب النقية لما يقرب من 000 120 أسرة من خلال 163 شبكة مياه قروية؛ وحسَّنت من سُبل وصول المجتمعات المحلية المعزولة إلى الأسواق والخدمات من خلال إنشاء 64 كيلومتراً من الطرق الفرعية لخدمة 000 23 أسرة؛ وأنشأت 75 من السدود والحواجز وخزّانات المياه السطحية بقدرة على التخزين بلغت في مجموعها 0.6 مليون متر مكعب لتوفير المياه لسقاية الحيوانات ومياه الري التكميلية لما يزيد على 000 2 هكتار؛ ووفرت الخدمات الزراعية في مجال الإرشاد وحماية المحاصيل مما ساعد على زيادة غلات الدُخن بنسبة 25 في المائة، والذرة الرفيعة بنسبة 45 في المائة، والقمح والذرة بنسبة 100 في المائة، والبطاطس بنسبة 34 في المائة، والبن بنسبة 150 في المائة، والعسل بنسبة 31 في المائة والمجترات الصغيرة بنسبة 23 في المائة.

30- ووفّرت تدخلات المشروع في المناطق الساحلية من محافظة المحارة الائتمانات والدعم التقني إلى ما يقرب من 700 صياد حرفي من أجل شراء قوارب ومعدات صيد حديثة مما ساعد الصيادين على توسيع منطقة الصيد وزيادة المصيد من 400 1 طن في عام 2000 ليصل إلى 000 10 طن في عام 2007. كما ساعد مشروع منطقة المحارة المجتمعات المحلية التي تزاول الصيد على إنشاء 12 مظلة لمزادات الأسماك على طول الساحل لتجميع المصيد الطازج وبيعه إلى عدد أكبر من التجار المهتمين، وبالتالي زيادة كفاءة تسويق الأسماك وتحسين الأسعار التي يحصل عليها الصيادون.

باء – الدروس المستفادة

31- يعتبر الصندوق حاليا واحداً من أكبر الجهات المانحة المساندة للقطاع الزراعي الريفي في اليمن. وللصندوق حافظة من ستة قروض بما مجموعه 85 مليون دولار أمريكي. واكتسب الصندوق ذخيرة من الخبرة والمعرفة بالاقتصاد والمجتمع اليمني وأقام شبكة واسعة من الاتصالات في الحكومة وعلى المستوى العام ككل. وأتاح استعراض للبرنامج القطري في عام 2006 في إطار التحضير لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية تقديراً شاملاً ومنهجياً لخبرة الصندوق في اليمن. وتشمل الدروس المستفادة ما يلي:

- نظم الزراعة التقليدية والزراعة الرعوية المختلطة أو المزارعة هي النظم التي يغلب على الفقراء مزاولتها. على أنه بالنظر إلى تدهور قاعدة الموارد فإن الزراعة وحدها لا يمكن أن تفي باحتياجات الأسر الريفية، ويعتمد الفقراء بشكل خاص اعتماداً كبيراً على مصادر أخرى للدخل بخلاف الزراعة لكسب عيشهم. ويمكن للمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دوراً حاسماً في تحسين وتنويع الدخل الأسري، ولكن ذلك سيتطلب تحسين سُبل الوصول إلى الائتمانات والمهارات التجارية والتقنية.

- إمكانية وصول الفقراء إلى الائتمانات تُعد أساسية للأخذ بالتكنولوجيات والممارسات المحسَّنة لزيادة الإنتاجية والدخل. ولم يسفر التعاون السابق مع بنك التسليف التعاوني والزراعي عن توسيع النطاق ليصل إلى فقراء الريف وأصحاب الحيازات الصغيرة. وسوف يتعين على الصندوق استكشاف طرائق أخرى، بما في ذلك التعاون مع منظمات الائتمان الصغري بالشراكة مع مؤسسات الائتمانات الكبيرة، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية.

- إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الاستثمارات المجتمعية وترتيب أولوياتها وتصميمها وتنفيذها وتشغيلها وصيانتها هو السبيل الأفضل لكفالة ملكية تلك الاستثمارات والالتزام بها واستدامتها في نهاية المطاف. كما تتحسّن الاستدامة عندما يرتبط تشغيل وصيانة الاستثمارات المجتمعية الممولة من المشروعات بمؤسسات الحكم المحلي التي تتمتع بالخبرة التقنية والسلطة المسؤولة عن فرض الرسوم.

- من الأهمية البالغة تحقيق توازن سليم بين الاستثمارات في البنية الأساسية الاجتماعية لتحسين الظروف المعيشية والاستثمارات الاقتصادية لزيادة الإنتاجية والإنتاج ومساعدة السكان على الإفلات من قبضة فقر الدخل. وسوف يؤدي الإخفاق في تحقيق زيادة كافية في الدخل إلى تقويض قدرة المجتمعات المحلية على تشغيل وصيانة البنية الأساسية المجتمعية بشكل مستدام.

- القيود الاقتصادية والمؤسسية، وبخاصة ما يرتبط منها بسوء الروتين الحكومي والتنسيق المشترك بين الوكالات، وتدني حالة الاتصالات، وعدم كفاية القدرة المحلية على الإدارة، تتسبب في مشاكل جسيمة في تنفيذ المشروع. وينبغي أن تكون المشروعات المقبلة بسيطة في تصميمها ومحدودة في نطاقها الجغرافي. وينبغي تطوير القدرة على إدارة المشروعات.

- بالنظر إلى القيود على الاتصال بين النساء بالرجال وقدرة المرأة المحدودة على التنقل، فإن توفير خدمات الإرشاد والتدريب وغير ذلك من الخدمات ينبغي أن يتم على يد موظفات من النساء لكفالة الاتصال بفعالية مع النساء في المجتمع المحلي وإشراكهن في أنشطة المشروعات. كما يتطلب النجاح في تعميم المساواة بين الجنسين التزاماً قوياً بإدارة المشروعات من خلال التدريب الفعّال بين الموظفين ومقدمي الخدمات.

رابعاً – الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

ألف – ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري

32- استطاع الصندوق من خلال تدخلاته التي يدعمها في اليمن اكتساب خبرة وأفكاراً متعمقة معيَّنة في عدد من المجالات، مثل التنمية المجتمعية وبناء القدرات المؤسسية، وإدارة الموارد، بما في ذلك الزراعة والموارد السمكية، وحماية البيئة، والائتمانات. وتكمن الميزة النسبية للصندوق في قدرته على العمل على مستوى القاعدة الشعبية في المجتمع المحلي. وتعترف الحكومة بالصندوق كرائد في التنمية الريفية وتنمية المناطق على أساس المشاركة في البلد، وترغب في مواصلته تقديم المساعدة في هذا الميدان.

باء – الأهداف الاستراتيجية

33- تماشياً مع أهداف الحد من الفقر سواء المحددة في خطة التنمية للتخفيف من الفقر 2006–2010 أو الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010، فإن الهدف من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي والبرنامج القطري المصاحب له هو تحسين وتنويع سُبل العيش وتحقيق استدامتها بين فقراء الريف من الرجال والنساء والشباب، لا سيما الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة البعلية ونُظم الإنتاج الحيواني في مناطق مشروعات الصندوق، والمساهمة بالتالي في تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية (تخفيض نسبة الفقر)، والهدف 3 (التمايز والمساواة بين الجنسين) والهدف 7 (الاستدامة البيئية). والغرض من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي هو بناء نظم مؤسسية شاملة ومستدامة مدعومة باستثمارات لصالح الفقراء، وسياسات وابتكارات ذات صلة والاشتراك في التعلّم من خلال الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية:

34- **الهدف الاستراتيجي 1: تمكين المجتمعات المحلية الريفية.** سوف يستند ذلك إلى تعزيز الشراكات مع مؤسسات فقراء الريف ومنظمات المجتمع المدني باستخدام نُهُج إنمائية مدفوعة بقوى المجتمع المحلي حتى يتسنى للفقراء القيام بدور رئيسي فاعل في تحقيق تنميتهم. وسوف ترمي هذه العملية إلى إفساح مجال واسع أمام الفقراء للاشتراك في المبادرات المجتمعية المحلية والأنشطة الإنتاجية. وبالنظر إلى التوجه الجديد في اليمن نحو اللامركزية في صنع القرارات وتوزيع المسؤولية المالية على المجالس المحلية المنتخبة، فإن المشروعات التي يدعمها الصندوق ستلتمس سبُل إقامة روابط فعالة بين المؤسسات المجتمعية وبين هياكل الحكم المحلي من أجل كفالة اتساق القرارات المتعلقة بالاستثمار واستدامة عمليات التشغيل والصيانة. وتشمل مجالات العمل ذات الأولوية ما يلي: (i) بناء قدرات المجتمعات المحلية على تخطيط وتشغيل وصيانة الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المحلي (المياه الصالحة للشرب، والطرق القروية، والبنية الأساسية للتسويق، وما إلى ذلك)؛ (ii) دعم إنشاء مجموعات ورابطات

المنتجين ذات المصلحة الاقتصادية المشتركة للسماح للمنتجين باستغلال الوفورات في الإنتاج والتسويق لزيادة قدرتهم التفاوضية في السوق وبين السلطات؛ (iii) دعم تمثيل المرأة والفئات الأشد ضعفاً في الهياكل المجتمعية ومجموعات المنتجين؛ (iv) ربط مؤسسات المجتمع المحلي بهياكل الحكم المحلي اللامركزية الديمقراطية.

35- **الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز الخدمات المالية الريفية المستدامة والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة لصالح الفقراء.** سوف يركّز الصندوق على تنمية رابطات الادخار والائتمان بين الفئات المحرومة في المناطق الريفية النائية، كما سيركّز على توسيع نطاق منظمات الائتمان الصغري في المناطق الريفية من اليمن لدعم الإنتاج الزراعي والتسويق، وتنمية المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تهيئ فرصاً للعمل بين العاطلين وبخاصة الشباب والنساء. وستتم مساعدة رابطات الادخار والائتمان من خلال التعبئة والمناصرة، وبناء القدرات، وإقامة روابط مع منظمات الائتمان الصغري والمصارف. ويمكن مساعدة منظمات الائتمان الصغري عن طريق تمكينها من الوصول إلى أموال القروض والدعم التقني لتنويع منتجاتها والنهوض بإدارتها المالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. والهدف من ذلك هو تحويل تلك المنظمات إلى مؤسسات مربحة حتى تكون في نهاية المطاف جذابة وقادرة على الوصول إلى النظام المصرفي المشبع بالسيولة للحصول على أموال القروض. وسوف ينسّق الصندوق دعمه مع برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للجهات المانحة الأخرى، بما في ذلك ما يلي: (i) استكشاف إمكانية تكوين وحدة متخصصة في التمويل الريفي داخل الحكومة بحيث تكون قادرة على تقديم الدعم الفني وأموال القروض إلى منظمات الائتمان الصغري؛ (ii) تنسيق التدخلات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وكذلك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء من أجل ضمان تحقيق تغطية أكبر للسكان المستهدفين وطرائق التدخل التي يعزّز كل منها الآخر؛ (iii) تشجيع تبادل المعرفة حول الممارسات السليمة في التمويل الريفي.

36- **الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز الأمن الغذائي للأسر الفقيرة.** يهدف ذلك إلى استعادة القاعدة الزراعية الإنتاجية ورفع مستوى الإنتاجية الزراعية حتى يتسنى للأسر الفقيرة زيادة إنتاج غذائها وتحقيق فائض للسوق لزيادة دخلها والوصول إلى الغذاء في الأسواق. وسوف ينصَّب التركيز على إعادة إعمار الرصيد الإنتاجي في أراضي المدرجات الجبلية ودعم الاستثمار في جمع المياه لتوفير مياه إضافية للري من أجل زيادة غلات المحاصيل؛ ودعم الصيادين الحرفيين حتى يتسنى لهم زيادة مصيدهم المستدام من خلال الاستثمار في القوارب ومعدات الصيد وسلاسل التبريد المطلوبة للتسويق؛ وإنشاء نظام مجتمعي لنقل التكنولوجيا وتدريب المساعدين البيطريين المحليين الذين تختارهم المجتمعات المحلية، وتقديم الخدمات إلى المجتمع المحلي مقابل رسوم؛ واستكشاف خيارات إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات الزراعية لتعزيز الروابط مع الأسواق بين صغار المنتجين والقائمين بالتجميع والمجهِّزين والمستهلكين، وبناء مؤسسات ريفية خاصة قوية، بما في ذلك منظمات المزارعين والتجار؛ وتشجيع إرساء شراكات بين المجتمع المحلي والقطاع الخاص (وذلك مثلاً لتوفير البنية الأساسية للتسويق الزراعي؛ والطرق الفرعية، والنقل).

37- **القضايا الشاملة.** سيتم التشديد على المشاركة الشعبية والتوازن بين الجنسين والاستدامة البيئية في جميع أنشطة الصندوق. وسيجري السعي إلى تعميم المساواة بين الجنسين في إطار استراتيجية تعميم المساواة بين الجنسين التي وضعتها وزارة الزراعة بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وهولندا،

والتي تجعل من أهدافها الرئيسية وصول النساء إلى خدمات الإرشاد الزراعي والأراضي والتمويل الصغري والتكنولوجيات الموفرة للوقت.

جيم – فرص الابتكار

38- **الهدف الاستراتيجي 1.** سوف يعمل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على تكرار تجارب التنمية المجتمعية من خلال العمليات الجارية المعترف بابتكاريتها ونجاحها في سياق اليمن. وترتبط الابتكارات التي سيجري استكشافها بتعزيز استدامة المؤسسات المجتمعية من خلال إقامة روابط وطيدة مع مؤسسات الحكم المحلي اللامركزية.

39- **الهدف الاستراتيجي 2.** سيشجع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مؤسسات التمويل الصغري على الابتكار في توسيع نطاق خدمات التمويل الصغري لتشمل أفقر قطاعات سكان الريف، وإدخال منتجات وترتيبات مالية جديدة للمشروعات الريفية، وبناء القدرات والتنمية المهنية. ويشمل أحد النُهج المبتكرة استعمال العقود مع منظمات التمويل الصغري التي لا تقتصر على التنفيذ فحسب بل وكذلك على نتائج التنفيذ. وهناك نهج آخر يتمثل في العمل مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في استكشاف حلول مبتكرة للتغلب على نقص أموال القروض بين منظمات التمويل الصغري (بما في ذلك عن طريق استعمال البنك البريدي كمصدر لأموال القروض).

40- **الهدف الاستراتيجي 3.** اليمن بلد قاحل يواجه عواقب خطيرة محتملة جرّاء تغيُّر المناخ، لا سيما إذا أفضى تغيُّر المناخ إلى نقص في مياه الأمطار مما يُعرِّض سُبل عيش أفراد المجتمع الريفي الأشد فقراً والأكثر هشاشة لمخاطر كبيرة. وسوف يشترك الصندوق مع مرفق البيئة العالمية والشركاء المحتملين الآخرين في استعمال موارد القروض والمنح على السواء للنهوض بقدرة المجموعات المستهدفة على التكيُّف من أجل التصدي لتغيُّر المناخ. وسوف تشمل الابتكارات تدابير مستدامة لتشجيع تحسين إدارة موارد المياه الشحيحة في الزراعة، بما في ذلك الممارسات الزراعية والهندسية، وكذلك استحداث منتجات للتمويل الريفي لتقليل المخاطر المناخية (مثل التأمين على المحاصيل). وإضافة إلى ذلك، سيجري تعميم الخيارات المبتكرة لإدارة الموارد الطبيعية التي يتيحها برنامج المنح الإقليمية للمجتمعات المحلية بالاشتراك مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة بشأن برنامج نقل التكنولوجيا لأغراض تعزيز سُبل المعيشة الريفية وإدارة الموارد الطبيعية في شبه الجزيرة العربية.

دال – استراتيجية الاستهداف

41- ينطوي نهج الاستهداف المقترح على ثلاثة أبعاد. ويركِّز البعد الأول على المحافظات لأن الصندوق سيركّز تدخلاته على المحافظات التي تغلب عليها الزراعة البعلية حيث من المرجَّح أن ترتفع هناك معدلات الفقر ويزداد عدد الفقراء. وأما البعد الثاني فموجّه نحو المجتمعات المحلية في المحافظات المختارة التي جرى تحديدها من خلال مسح اجتماعي واقتصادي تشاركي باعتبارها من أشد المحافظات فقراً وحرماناً بغرض توجيه تلك المجتمعات المحلية نحو إنشاء آليات للاستهداف الذاتي مع عدم استبعاد أي شخص مسبّقاً. ويرمي البعد الثالث إلى تصميم التدخلات من حيث أغراضها ومجالها وحجمها بحيث تجتذب فقراء الريف في المقام الأول.

هاء – الصلات السياساتية

42- سيدور الحوار مع حكومة اليمن حول السياسات الرئيسية المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية القطرية في سياق المشاورات السنوية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء خلال عملية الاستعراض السنوي. وسوف يدعو الصندوق بين أصحاب المصلحة إلى ضرورة إجراء استعراض للنفقات العامة الريفية كأساس للتصدي لجوانب القصور المؤسسي في المناطق الريفية، ولا سيما من أجل تحسين توزيع وإدارة الموارد العامة في المناطق الريفية لتيسير تدفق موارد إضافية على المستوى المحلي. كما سيساعد الصندوق في وضع استراتيجية وطنية متسقة للإرشاد من أجل توجيه المشروعات وتهيئة ظروف مواتية لتنمية الخدمات المالية الريفية. وسوف يتمكن الصندوق بفضل حضوره الميداني في اليمن من المشاركة بفعالية في الاجتماعات والمشاورات المنتظمة التي يتم إجراؤها بالاشتراك مع المانحين الآخرين وبالاشتراك مع حكومة اليمن حول قضايا السياسات على النطاق الأوسع.

خامساً – إدارة البرنامج

ألف – إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

43- سوف يشكّل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أداة للتخطيط والرصد المشترك للتدخلات التي يدعمها الصندوق في اليمن. وسوف تتسق نظم رصد وتقييم المشروعات الممولة في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي اتساقاً وثيقاً مع إطار نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من أجل كفالة اتساق البرنامج وقياس الأداء، في الوقت الذي سيتم فيه الحفاظ على تقديم التقارير عن البرنامج الجاري من خلال نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق. وسوف تشمل إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية كذلك حلقات عمل للاستعراض السنوي واستعراض منتصف المدة لتقييم المنجزات وإعداد تقرير إنجاز يتضمن الدروس المستفادة والمعلومات المطلوبة لإعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقبل.

باء – إدارة البرنامج القطري

44- **شراكة تنفيذ البرنامج القطري.** سيتولى إدارة برنامج الفرص القطرية الاستراتيجية فريق إدارة البرنامج القطري المؤلّف من أعضاء ملائمين في مكتب الصندوق في اليمن ويمثل الشركاء المحليين المعنيين، بما في ذلك منظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية. وسوف يتابع الفريق إطار نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وسيدعم تنفيذ المشروعات الجارية. وسيقوم الفريق بزيارة البلد مرة واحدة على الأقل سنوياً لاستعراض التقدّم المحرز في التنفيذ، وإقامة ندوات وحلقات لتبادل المعرفة حول مواضيع محدَّدة (مثل التمويل الريفي، والتنمية المدفوعة بقوى المجتمع المحلي، والمساواة بين الجنسين والتنمية، وما إلى ذلك)، وتحديد القضايا المرتبطة بالابتكار، وحوار السياسات والشراكة، واستخلاص الدروس المستفادة من أوجه النجاح والفشل.

45- ويشكِّل اليمن جزءاً من برنامج الصندوق التجريبي للحضور الميداني. وتقع على موظف الحضور الميداني المسؤولية الرئيسية عن النهوض بتنفيذ البرنامج القطري وتمثيل الصندوق في المنتديات الوطنية

حول حوار السياسات والتعبير عنها بالشكل الذي يخدم مصالح الفقراء. وسوف يؤدي موظف الحضور الميداني دوراً رئيسياً في بناء الشراكات وفي إدارة المعرفة. وساعد الحضور الميداني فعلاً على زيادة تسليط الضوء على صورة الصندوق في البلد وساهم في تحسين أداء تنفيذ المشروعات وتعزيز تقاسم المعرفة وبناء الشراكات. واليمن يتصدر قائمة المرشحين لإيفاد مدير للبرنامج القطري في المدى المتوسط.

46- **الإشراف.** يتولى الإشراف على المشروعات الممولة من الصندوق حالياً مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (ثلاثة مشروعات)، والبنك الدولي (مشروعان) والصندوق (مشروع واحد) من خلال الإشراف المباشر. وسوف يركّز الإشراف على توفير دعم التنفيذ بغرض تحقيق النتائج والأثر. وسوف يعمل الصندوق خلال مدة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على زيادة عدد مشروعاته في اليمن في إطار طريقة الإشراف المباشر.

47- **تقديرات المشروعات المعرَّضة للمخاطر.** كشفت تقديرات المشروعات المعرَّضة للمخاطر في اليمن عن بعض التحسُّن مؤخراً نتيجة المشاركة النشطة من السلطات اليمنية والصندوق في حلّ المشاكل التي تواجه المشروعات. وعلاوة على ذلك فإن برنامج اليمن يعاني في العادة فارقا زمنيا كبيرا بين الموافقة وبدء السريان بسبب التعنُّت في إجراءات التصديق. ووافقت الحكومة على استطلاع سُبل الحدّ من هذا التأخير الزمني.

48- **إدارة التحسينات.** تتماشى المشروعات التي يجري تنفيذها منذ وقت قريب في البلد بشكل عام مع الأهداف الاستراتيجية المحدّدة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية. وبالنسبة لمشروعي ذمار والضالع فإن استعراض منتصف المدة سيسعى إلى إدخال تعديلات دقيقة على هذين التدخلين لكي يعبرا بشكل وثيق عن الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

جيم – الشراكات

49- **التعاون المؤسسي.** بالإضافة إلى الشركاء الوطنيين المحدَّدين أعلاه فإن الصندوق سيتعاون مع جهات مانحة رئيسية أخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، مثل البنك الدولي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك، حيثما أمكن، مع الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات غير المالية، مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمركز الدولي للزراعة البيولوجية في الأراضي المالحة (توليد ونقل التكنولوجيا) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (التمويل الريفي).

50- **التنسيق المؤسسي.** ستواصل التدخلات التي يمولها الصندوق التركيز بقوة على العمل من خلال الشراكات والتشاور عن كثب مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحقيق التكامل والتضافر. ويتضمن الملف الرئيسي 2 تحليلاً لجوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر في المؤسسات الرئيسية ويحدّد مجالات التكامل المحتمل مع الصندوق.

دال – الاتصالات وإدارة المعرفة

51- يفضي تقاسم المعرفة والتعلّم إلى تحسين التنفيذ، وسوف يجري تحسين تصميم البرامج وأثرها مستقبلا من خلال برامج التبادل بين المزارعين وحلقات العمل حول مواضيع محدّدة (التمويل الريفي والتنمية المدفوعة بقوى المجتمع المحلي) لاستعراض وتوثيق أفضل الممارسات وتبادل المعلومات بين مختلف الشركاء. ومن المقرر أن يشترك اليمن في المرحلة الثانية من نظام "قرية نت" KariaNet للربط الشبكي الرقمي الذي يصل بين مشروعات الصندوق من أجل تقاسم المعرفة في الإقليم.

هاء – إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

52- يبلغ مستوى التمويل المتاح لليمن في إطار الأداء الحالي بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (انظر الجدول 1) 16.6 مليون دولار أمريكي خلال السنوات الثلاث من 2007 حتى 2009. ومن المتوقع أن يفضي تنفيذ أجندة اليمن الوطنية بشأن الإصلاحات، بالإضافة إلى الخطوات المتخذة من الصندوق والحكومة لتحسين إدارة المشروعات والحصول على أموال نظيرة، إلى تحسن كبير في درجات اليمن في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وسيزيد بالتالي من حصة اليمن في موارد الصندوق خلال السنوات المقبلة (انظر الجدول 2).

الجدول 1

حساب المخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
للسنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

درجات القطاع الريفي	*للسنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية*
الإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية	4.40
الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية	4.40
الوصول إلى الأراضي	3.80
الوصول إلى المياه اللازمة للزراعة	4.14
الوصول إلى البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد	4.00
الظروف المواتية لتنمية الخدمات المالية الريفية	4.00
مناخ الاستثمار في الأعمال التجارية الريفية	3.75
الوصول إلى المدخلات الزراعية وأسواق المنتجات	4.25
الوصول إلى التعليم في المناطق الريفية	3.33
التمثيل	4.25
تخصيص وإدارة الموارد العامة للمناطق الريفية	3.67
المساءلة والشفافية والفساد في المناطق الريفية	3.56
المتوسط	**3.93**
درجة المشروعات المعرَّضة للمخاطر	**3**
درجة الرقم الإشاري لتخصيص الموارد لدى المؤسسة الدولية للتنمية (تقديرات السياسات والمؤسسات القطرية)	**3.29**
الدرجة القطرية	**4 992 439**
المخصصات القطرية السنوية (بملايين الدولارات الأمريكية) (3 سنوات)	**16.6**

الجدول 2

العلاقة بين مؤشرات الأداء ودرجة تقييم البلد

سيناريو التمويل	*درجة تقييم المشروعات المعرضة للمخاطر (+/- 1)*	*درجة تقييم أداء القطاع الريفي (+/- 0.3)*	*النسبة المئوية لتغير مخصصات البلد بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن السيناريو الأساسي*
الحالة المنخفضة الافتراضية	**2**	**3.63**	**- 14**
الحالة الأساسية	**3**	**3.93**	**صفر**

53- وبالنسبة للمشروعات الجديدة، وهي مشروع التنمية في محافظة البيضاء، ومشروع تنمية الساحل الجنوبي الغربي، ومشروع التنمية الزراعية في محافظة لحج، ومشروع التنمية الريفية في محافظة تعز، فمن المقرر تجهيزها خلال مدة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، تبعاً لأداء اليمن وحصته في موارد الصندوق خلال تلك الفترة (الذيل الرابع).

واو – المخاطر وإدارة المخاطر

54- يرتبط أحد المخاطر الرئيسية التي تواجه محاولات السعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية بضعف القدرة المؤسسية والإدارية. ويجري التصدي لهذا الخطر من خلال برنامج تدريبي شامل في إطار برنامج منحة التدريب على الإدارة الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في اليمن.

55- وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي 1، فإن الخطر الرئيسي الذي يواجهه يتمثل في استدامة المؤسسات على الأجلين المتوسط والطويل. وسيتم التخفيف من أثر هذا الخطر عن طريق السماح بتكوين مجموعات طوعية على أساس المصالح الاقتصادية والاحتياجات المشتركة وتزويدها بالتدريب الملائم.

56- وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي 2، فإن الخطر الرئيسي يرتبط بالقدرة على الاستمرار الاقتصادي والربحية المالية للمبادرات التي تقترحها المجموعات المستفيدة. ويمكن التخفيف من هذا الخطر من خلال الاختيار الدقيق للأنشطة التي سيجري دعمها، وبناء القدرة الإدارية التقنية والمالية لمنظمي المشروعات، واستعمال خطط الأعمال المدروسة والعقود القائمة على الأداء. وسيتم التصدي لخطر سيطرة الصفوة على سلاسل القيمة ومنتجات وخدمات التمويل الصغري من خلال اختيار ترتيبات القروض وغيرها من المنتجات التي تلائم الموارد والقيود التي تواجه المقترضين الفقراء، وعن طريق تحديد حجم وغرض تلك القروض بما يفقدها جاذبيتها لغير الفقراء.

57- وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي 3، فإن الخطر الرئيسي يرتبط بتغيُّر المناخ واستنفاد المياه الجوفية على المستوى الوطني، وهو ما يتناوله القسم المتعلق بفرص الابتكار (الفقرة 40).

COSOP consultation process

1. Consultation for preparation of the COSOP started on the sidelines of the Consultative Group meeting for Yemen in London in November 2006 when the CPM engaged in dialogue with the Ministry of Planning and International Cooperation on the need for a new country strategy for IFAD in Yemen consistent with the new strategic thinking in the country as manifest by the Vision 2025, the PRSP, the Third 5-Year Plan and the National Reform Agenda. It was agreed that:

   - IFAD intends to align its country strategy with the country's own strategies and plans. Yemen PRSP gives a very large array of priorities and strategies and IFAD need to think about where it should position itself within the PRSP framework.

   - Government believes that IFAD had considerable success in poverty reduction within the context of rural development and it should continue to operate in that sector

   - COSOP should analyze rural/ agriculture sector issues, identify clear priorities and set out key strategies for achieving its strategic objectives;

   - IFAD would canvas the full range of Government of Yemen agencies (the Ministry of Planning and International Cooperation, MAI, MOF, the Ministry of Water and Environment, SFD, Governorates, local councils) which might be concerned with the IFAD programme in Yemen, civil society organizations and donors in developing its country strategy; and

   - IFAD would identify specific opportunities for strategic partnerships and work constantly with other donors and concessional financiers.

2. Three consultation rounds were conducted:

   - The first was in February 2007 with the formation of an in country COSOP team which discussed the IFAD Result Based COSOP design guidelines and agreed on a processing schedule

   - The second in June 2007 which reviewed the basic data collected on poverty and advised on targeting and SWOT analysis of stakeholders

   - The third in September 2007 discussed and refined the draft COSOP for submission to IFAD management review.

COSOP Design Workshop

3. The objectives of this workshop were i) discuss IFAD strategic Framework (SF) 2006-2009 and the IFAD RB COSOP guidelines ii) Agree on a COSOP design process and timetable and iii) review IFAD experiences in Yemen and distil the lessons learned which would aid the COSOP design; and iv) identify key stakeholders involved with IFAD's Yemen programme.

Key Findings

- IFAD SF is relevant to Yemen rural sector opportunities and constraints
- There has been very little, if any, participation by intended beneficiaries in the project design due to absence of institutions to represent beneficiaries;
- IFAD need to establish a reasonable balance between activities that mitigate the social aspects of poverty and those that increase production and productivity and generate financial returns that exceed the opportunity cost of capital. This would require more emphasis on 'productive' agriculture, livestock and fisheries sub sectors, albeit selectively and with due regard to real resource potential; as the main driver of the rural economy
- Community development initiatives have had mixed outcomes. Not all of community organizations formed are sustainable, for a variety of reasons. The greatest threat comes from paucity of resources beyond project inputs available to them. IFAD should introduce a systematic process to review progress of community organizations to ascertain which are gaining or losing soundness and credibility;

Workshop to Review Preparatory Studies

4. The objectives were to review: i) COSOP poverty analysis; and ii) provide advice on setting the COSOP strategic objectives, targeting approach and SWOT analysis of key stakeholder institutions.

Key Findings

- The poverty analysis has relied almost exclusively on secondary data. It is a pity that the results of the 2004 HBS were not yet available otherwise they would have enriched the COSOP poverty analysis.
- IFAD has relied almost exclusively on area as the instrument for targeting the poor. This approach remains valid. Selection of geographic areas with greater potential for agricultural development would increase opportunities for IFAD-supported projects to lift targeted people sustainability out of poverty. The countering argument is that such areas are less likely to have high proportions of the poorest and that IFAD's assistance should go to those areas with the highest poverty levels, irrespective of development potential. In either case, it is essential that the available resources be very carefully identified and assessed and that opportunities be rigorously sought and pursued
- The following COSOP strategic objectives are recommended: i) Increasing agriculture and fisheries productivity with concomitant improvement in market access; ii) improved access to credit in rural areas which is at present a major constraint to agricultural and rural development; iii) community empowerment
- The institutional SWOT analysis of key stakeholders identified in the design workshop was reviewed and finalized in the Key File table 4.

Draft COSOP Validation Workshop

5. The draft COSOP was shared with stakeholders two weeks before the Workshop which was held in Sana'a on 19 September 2007 and attended by 55 persons from Government, Parliament, beneficiary representatives, civil society organizations and donors. The purpose of the workshop was to: i) validate that the COSOP proposed strategic objectives are consistent with Government of Yemen agricultural and rural strategies; ii) solicit views on the match between the COSOP strategic objectives

and both the poverty analysis and IFAD experience in Yemen; iii) explore opportunities for harmonization and complimentarity between the SO and the objectives of other donors in Yemen; iv); v) alert partners on the imperative of collaboration with IFAD to achieve the objective of securing rural financial services for the poor and promote rural SMEs and vi) determine the Government of Yemen priorities within the development projects outlined in the document.

Key Findings

- The importance of learning from experience in designing new interventions,
- The need for realism in design of interventions and targets and the importance of limiting administrative expenses and insuring the bulk of funding of projects directly reach the intended beneficiaries,
- The search for additional modalities for provision of rural financial services in Yemen should not ignore the possibilities of using the Cooperative and Agricultural Credit Bank (with which IFAD has collaborated in the past) in some suitable form |(as a wholesaler of credit funds to MCOs, farmer groups and associations),
- The potential for using farmer groups, unions and cooperatives as conduits for channelling investment finance to the farming community,
- This SO is critical in view of the fact that Yemen produces only 5 per cent of its food needs and as the past few months has shown, is highly vulnerable to shocks in the international food market. It is imperative that produces a higher share of its food needs than at present.
- Importance of collaboration with MAI in increasing agricultural productivity and food security for poor rural people
- In view of limited country absorptive capacity the need for IFAD/government to design simpler projects as an important element of success and to build management capacity through training and appropriate incentives
- Government need to address the issue of limited absorptive capacity through a well though programme of reform of systems and procedures

Conclusion:

The attendance declared that

- The propose strategy is consistent with the Government of Yemen poverty reduction strategies and development plans
- The project ideas proposed in the document for funding during the COSOP period are consistent with the strategy, included in PIP and are likely to further the achievement of its aims.
- Government has the primary role in improving Yemen score under IFAD's PBAS so that the country can increase its share of concessional funding from IFAD. Issue needing particular attention include poor absorptive capacity, weak management capacity and counterpart funding.
- All stakeholders are committed to the ownership of the COSOP and are ready to be meaningfully involved in its monitoring and evaluation.

Country economic background

Land area (km² thousand) 2005 1/	528
Total population (million) 2005 1/	20.97
Population density (people per km²) 2005 1/	40
Local currency	Yemeni Rial (YER)
GNI per capita (US$) 2005 1/	600
GDP per capita growth (annual %) 2005 1/	-0.6
Inflation, consumer prices (annual %) 2005 1/	11 a/
Exchange rate: US$ 1 =	YER ***ADD RATE***

Social Indicators

Population (average annual population growth rate) 1999-2005 1/	3.1
Crude birth rate (per thousand people) 2005 1/	40
Crude death rate (per thousand people) 2005 1/	8
Infant mortality rate (per thousand live births) 2005 1/	76
Life expectancy at birth (years) 2005 1/	62
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2005 1/	5.94
Female labour force as % of total 2005 1/	28

Education

School enrolment, primary (% gross) 2005 1/	88
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2005 1/	n/a

Nutrition

Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2004 2/	52
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2004 2/	46

Health

Health expenditure, total (as % of GDP) 2005 1/	5 a/
Physicians (per thousand people)	0 a/
Population using improved water sources (%) 2004 2/	67
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2004 2/	43

Agriculture and Food

Food imports (% of merchandise imports) 2005 1/	24
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2005 1/	75 a/
Food production index (1999-01=100) 2005 1/	111 a/
Cereal yield (kg per ha) 2005 1/	809

Land Use

Arable land as % of land area 2005 1/	3 a/
Forest area as % of total land area 2005 1/	1
Irrigated land as % of cropland 2005 1/	33 a/

Economic Indicators

GDP (US$ million) 2005 1/	15 066
GDP growth (annual %) 1/	
2000	4.4
2005	2.6
Sectoral distribution of GDP 2005 1/	
% agriculture	14 a/
% industry	41 a/
% manufacturing	5 a/
% services	45 a/
Consumption 2005 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	16
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	49
Gross domestic savings (as % of GDP)	35

Balance of Payments (US$ million)

Merchandise exports 2005 1/	6 380
Merchandise imports 2005 1/	4 260
Balance of merchandise trade	2 120
Current account balances (US$ million)	
before official transfers 2005 1/	-243
after official transfers 2005 1/	1 215
Foreign direct investment, net 2005 1/	-266

Government Finance

Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2005 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP) 2005 1/	n/a
Total external debt (US$ million) 2005 1/	5 363
Present value of debt (as % of GNI) 2005 1/	32
Total debt service (% of GNI) 2005 1/	2
Lending interest rate (%) 2005 1/	18
Deposit interest rate (%) 2005 1/	13

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2007
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2006

COSOP results management framework

Column 1-Country Strategy Alignment	Columns 2-4-Key Results for COSOP			Column 5-COSOP Institutional/Policy Objectives
Poverty Reduction Strategy (DPPR) target	**COSOP strategic objectives**	**outcome that COSOP is expected to influence**	**COSOP milestone indicators showing progress towards SO**	**Specific policy / institutional ambitions**
1. Enhance partnership with the private sector, CSOs and donors in the efforts to reduce poverty;	SO1: Empower rural communities;	1.1. 75% of approved social/economic infrastructure (roads, water harvesting, drinking water schemes, etc) executed; 1.2. 50% of approved infrastructure works are executed under community contracting;	1.1. 361 CDCs/Associations under AMRDP, DPRDP, ADCRMP, RALP, RIP participate in local development planning by mid-term and 480 by COSOP end (baseline 101 in 2007); 1.2. 60% of participating communities by mid-term and 100% by COSOP end have trained female community development facilitators and village extension workers; 1.3. 192 CDPs prepared/screened and approved for implementation by project/ Local Councils during 2008-2010;	1.1. IFAD-funded projects share experiences on CDD intervention approaches, promote best practices. 1.2. CDD approaches in Yemen evaluated and successes disseminated and shared across the region;
2(a) Promote SMEs for sustainable income generation, particularly in food processing, export-oriented agriculture, fisheries, tourism and related services; 2(b) Promote micro finance services for the poor, especially for women in rural areas;	SO2: Promote sustainable rural financial services and pro-poor rural SMEs;	2.1. 2 participating MCOs become financially sustainable and report on MIX market by COSOP end; 2.2. 20% of SMEs presenting business plans access credit annually (baseline 0) 2.3. 50% of supported SMEs report increases in employment created (male /female), including self-employment; 2.4. Establishment of an apex organization for providing loan capital and capacity-building support to MCOs by COSOP end;	2.1. 50% increase in SCA membership under DPRDP (1058 members in 2007) by 2010; 2.2. 10 SCAs established annually under ADCRMP and RALP (baseline 0); 2.3. At least 3 MCOs participate in IFAD projects by mid-term and 5 MCOs by COSOP end (baseline 0); 2.4. 40% of target communities have access to credit by mid-term and 80% by COSOP end (baseline 0);	2.1. Development of regulatory framework for rural finance;
3 (a) Increase efficiencies for agriculture sector and achieve 4.5% annual growth through promoting rainfed agriculture, building of dams and dikes, better market orientation, attention to environment; 3 (b) Provide food security through increased plant production at 4.6% annually: animal production by 5% annually: 3 (c) Make optimal and sustainable use of fishery resources: increase	SO3: Improve rural household food security;	3.1. 50% of farmers trained use improved technologies and report yield increases by COSOP end for wheat to 1.3 tons/ha (baseline 1.0) sorghum 1.0 ton/ha (baseline 0.7); Faba beans to 1.3 tons/ha (baseline 0.9) 3.2. 75% of fishermen who accessed credit report increases in fish catch to 18 tons/boat (baseline 9 tons/boat); 3.3. 12 auction yards in Al-Mahara report increases in fish sales against 2007 baseline; 3.4. At least 75% of funded RPGs	3.1. 65% of extension agents under ADCRMP and RALP exposed to demand-driven field experience by mid term and 100% by COSOP end (base line 0); 3.2. 30% of target households under ADCRMP and RALP trained in new technologies by mid-term and 50% by COSOP end (baseline 0); 3.3. 180 project proposals submitted for funding by RPGs in RALP by 2010;	3.1. Increasing private sector participation in agricultural service delivery; 3.2. Increasing environmental safeguards for local investments; 3.3. Enhancing structural and institutional reform in fishery sector; 3.4. Increased private sector participation in

Column 1-Country Strategy Alignment	Columns 2-4-Key Results for COSOP			Column 5-COSOP Institutional/Policy Objectives
fishery production by 7% a year and raising the sector's GDP share to 2.2% by 2010;		(male/female) under RALP report increases in household income; 3.5. 30% of target households have access to sustainable veterinary services by mid-term and 60% by COSOP end; 3.7. 50% of target beekeepers adopt improved bee hives by mid-term and 90% by COSOP end;	3.4. 50% of farmers trained participate in adaptive research trials and demonstrations;	agricultural service delivery. 3.5. Parallel to improvements in project M&E systems, IFAD will also explore options to support sector level monitoring systems

AMRDP (Al Mahara Rural Development Project), **DPRDP** (Dhamar Participatory Rural Development Project), **ADCRMP** (AL Dhala Resource Management Project), **RIP** (Pilot Community Managed Rural Infrastructure Project) **RADP** (Raymah Area Development Project) and **RALP** (Rainfed Agriculture and Livestock Project). Contribution of pipeline projects will be included in the result framework

Previous COSOP results management framework

COSOP Strategic Objectives	STATUS AT COSOP DESIGN	STATUS AT COSOP COMPLETION	LESSONS LEARNED
A Country Strategic Goals: "Second Five Year Development Plan 2001 – 2005" • Enhancing partnership and expanding the role of the private sector • Improving investment attractiveness and upgrading competitiveness of the national economy • Orienting economic activities towards exports • Development of national scientific and technological capabilities • Conserving the environment	**Economy (2000)** • GDP per capita USD 562 • GDP per capita growth rate 1.3% • Private consumption (as % of GDP) 60.3 • Contribution of agriculture to GDP 15.0% • Unemployment 12% **Poverty (2000)** • National Poverty: 39.4% • Rural Poverty: 43.6% • Urban Poverty: 25.3% • Rural Poverty Gap: 14.3	**Economy** • GDP per capita USD 702(2004) • GDP per capita growth rate 1.1% • Private consumption (as % of GDP) 64.9 (2004) • Contribution of agriculture to GDP 20.0% (2006) • Unemployment 16.8% (2005) **Poverty (2005)** • National Poverty: 35.5% • Rural Poverty: 40.6% • Urban Poverty: 18.7% • Rural Poverty Gap: 13.3	The 1995-2000 Reform Programme (EFARP) marked a significant economic growth with a concomitant decline in the percentage of the population below poverty line. After 2004, GDP growth rate slipped steadily until 2005 when macro-economic outcomes showed improvement; Long term concerns continue as achievement of a sustainable economic growth requires addressing a complex set of constraints to development; Given the high population growth rate there has been an increase in the number of people in poverty, which coupled with a low labour participation rate, prohibits the achievement of satisfactory productivity levels and keeps income per-capita depressed; The rural-urban disparities have widened;

COSOP Strategic Objectives	STATUS AT COSOP DESIGN	STATUS AT COSOP COMPLETION	LESSONS LEARNED
Strategic Objective 1 Development of poor and isolated parts of Yemen, including highlands and coastal area, through strategic focus on rainfed, livestock systems, fisheries, small and medium enterprises. **Strategic Objective 2** sist in the development of national poverty-alleviation policies, especially those geared towards improved market linkages, sustainable responsive rural finance, and participation and empowerment of the rural poor.	Need to develop rainfed and surface-water-dependent agriculture and expand and conserve the resource base to the benefit of the poor and improve their production, productivity and, ultimately, incomes. Need to promote off-farm income generation through skill transfer and the provision of microfinance. Need to address women's needs by extension and research, and improving their access to credit, especially for micro enterprises. Need to improve the living conditions of the poor by supporting basic services related to community-based agriculture and strengthening infrastructure. Need to use participatory approaches to address felt needs and ensure the commitment of communities to sustainable solutions. ed to improve the access of the poor to financing, using a reformed Cooperative and Agricultural Credit Bank (CACB) as well as participatory rural financial institutions.	The Southern Governorates Rural Development Project benefited some 155,000 people from community identified and prioritized investments that caused improvements in welfare from improved water supply 79 village systems), schools (71), health centres (16), community centres (3), village electricity supply systems (5), village sewerage systems (5). 300 coastal households were assisted to start artisanal fishing enterprises, skill training for youth and support to SME development through capacity-building and business training allowed for the creation of nearly 6,000 new jobs; Some 48,000 households of Raymah Governorate have benefited from project interventions in rural roads (44 km), water supply (53 water reservoirs, 17 dams and dykes and 44 village water systems). 31 community development associations formed under the project articulate community needs and priorities to local and national government. Rural women in Raymah have 7 dedicated Women Centres in which to meet to discuss matters relevant to them and to get literacy and skill training. Some 12,000 households benefited from better access to agricultural technology and credit; The Al-Mahara Community Development Project has reached 191 villages and some 50,000 people supporting 42 community institutions and committees articulate local needs and priorities that resulted in the construction of 50 village water supply systems, 19 km of feeder roads facilitating improved access to markets and services; the providing credit to 680 artisanal fishermen to purchase fibre glass boats with outboard motors that enabled them to expand fishing area and increase fish catch and created an additional 561 fishing jobs; provided technologies for more sustainable fishing and strengthened fishery resource management capabilities of regulatory agencies; established 12 auction sheds that improved links between fish men and traders. As a result of the project support and parallel initiatives by the private sector in cold chain development, marketed fish in the project area increased from 14 000 tons in 2000 to nearly 100 000 tons in 2007. The Dhamar Participatory Rural Development Project in its 2 years of active life assisted 81 communities to develop community development plans that were being incorporated in local government planning procedures which resulted in implementation of 29 investments including 12 village drinking water supply systems, 3 water reservoirs and 33 classes in local primary schools. The project also pioneered the establishment of 44 village saving and credit associations for women which have until now mobilized YR 1.2 million and is provided 9 loans to members with investment proposals.	Traditional rainfed and crop/livestock mixed systems or sharecropping are the systems in which the poor are overwhelmingly engaged; Given the low resource base, agriculture alone cannot meet the needs of rural households and the poor are heavily dependent on other sources of income besides farming for their livelihoods; Projects need to seek ways of helping the poor to obtain greater income and security of off-farm employment through enhancing their skills; Due to the limited contacts of women with men and restricted mobility, gender issues are difficult to address in Yemen; Gender sensitivity must be applied to the provision of extension, training and services by deploying female staff to ensure that women are effectively contacted and engaged in project activities; Investing in technology to increase productivity without organizing farmers to access input and out put markets leads to disappointing results; Involving the communities from the design up to implementation stage is the best way of ensuring that project activities are demand driven and are ultimately owned by the beneficiaries; cess to credit by the poor is essential for the adoption of improved technologies and practices that enhance productivity and income. Projects need to search for a successful formula for micro-finance for Yemen;

COSOP Strategic Objectives	STATUS AT COSOP DESIGN	STATUS AT COSOP COMPLETION	LESSONS LEARNED
IFAD Operations	Ongoing: Tihama Environment Protection Project Southern Governorates Rural Development Project Raymah Area Development Project Al-Mahara Community Development Project (approved but not declared effective) Proposed: ree projects in period 2000-2004	Closed: Tihama Environment Protection Project Southern Governorates Rural Development Project Raymah Area Development Project Ongoing: Al-Mahara Community Development Project (528-YE). Dhamar Participatory Rural Development Project (594-YE) Al-Dhala Community Resource Management Project (638-YE) (declared effective in April 2007) Rural Infrastructure Project (669-YE) (declared effective in May 2007) infed Agriculture and Livestock Project (under processing)	Economic and institutional constraints, in particular those of bureaucracy and inter-agency coordination (inadequate local funds, frequent changes of project staff and political interventions), poor communications, and lack of local management capacity can cause serious implementation problems. Ineffective community participation frequently results from a hasty process of community mobilization, inexperienced project staff and lack of provision of training to the communities in planning and management. Success in gender mainstreaming requires strong commitment at the level of project management with significant training of staff and service providers. Low success rates for different interventions supporting agricultural extension suggest that new approaches need to be taken, focusing on community level extension through para-technicals both for livestock and for crop production. men's limited feed resources dictate that focus should be on animal health, improved nutrition and management as tools for improved animal productivity, rather than significant increases in livestock numbers or exotic livestock breeds.

IFAD Performance	STATUS AT COSOP DESIGN	STATUS AT COSOP COMPLETION	LESSONS LEARNED
Policy dialogue:	• Reform and restructuring of the Cooperative and Agricultural Credit Bank (CACB), the country's prime rural credit institution; • Improvement in equity in spate irrigation; • Management of fish stocks to establish and maintain a balance between industrial and artisanal fishery;	CACB has become a commercial bank (CAC Bank) with limited interest in working with smallholders and the poor. IFAD is in policy dialogue with Government of Yemen and other donors for the development of a country-wide micro finance delivery system in the rural areas, including community level savings and credit associations;	IFAD's experience in Yemen, including community development, environmental protection, credit, agricultural and fisheries development, contributed to helping Government of Yemen to develop pro-poor policy frameworks and enforce appropriate measures, which resulted in protecting local natural resources and promoting environmentally sound exploitation; IFAD should strengthen its country presence so it can participate more actively in policy dialogue with the Government and engage in consultations with other donors; There are benefits if the COSOP operative period is managed by only one CPM;
Partnerships	Partnership with WB/IDA (Southern Governorates Rural Development Project) in rural agricultural and fishery development culminated in synergies for IFAD country strategies; Cooperation with other donors has allowed sharing of information and effective coordination mechanisms;	WB/IDA continue to be IFAD's operational partner; Donor coordination has been strengthened with the establishment of IFAD Field Presence;	The lack of closer coordination amongst the numerous sectoral actors and programmes participating in rural development for poverty reduction hinders the adoption of a comprehensive country poverty alleviation and rural development programme with a concomitant less benefit to Yemen;
Portfolio performance	Existing portfolio had an uneven and irregular performance with ample room for improvement;	The Raymah Area Development Project and Al-Mahara Community Development Project suffered from frequent changes of directors and senior staff with negative effects on implementation;	Need to decentralize implementation of projects and support project staff; Need to design and implement results and impact management and monitoring systems;

Projects to be included in the COSOP

A. South-west Coastal Development Project

1. **Geographic area and target group**. The coasts of Lahej Governorate on the Arabian Sea and Taiz Governorate on the Red Sea have about 10 major fishing villages with about 4000 fishermen. In Socotra there are about 10 major fishing communities with about 4000 fishermen. All these fishermen are dependent on coastal fishing with small boats and on marketing systems based on auctions at the landing sites. Given the perishable nature of their catches, in the absence of refrigeration and transport under their control they are heavily dependent on traders who have an easy advantage. Women's involvement in fishery related activities is very limited, though there are many activities which women could undertake without significant cultural problems. From a practical managerial point of view, either the coast of Lahej/Taiz governorates and the island of Socotra may be considered the project area.

2. The project target group would then be about 4000 fishermen and their communities including both owners of small boats and those working the boats. In addition a similar number of unemployed young men and women would be directly targeted with SME and other project activities.

3. **Justification and rationale**. Poverty of the target group is due to a number of factors: the isolation of the area and lack of adequate social services, poverty of the productive natural resource base other than the fishery due to the extreme aridity of the area and its non suitability for agriculture and livestock production. But fishing itself is constrained by the primitive nature of fishing practices and the difficulties associated with marketing the fish that is caught and landed.[1]

4. The rationale for the project is to address these constraints and assist the targeted fisheries communities to sustainably improve their living standards through economic and social empowerment of producer and other groups.

5. **Key project Objectives**. The project's key objectives are all closely related to the COSOP's strategic objectives. The targeted fisheries communities will be empowered through support of about 20 fisheries producer, marketing and other community organizations. Sustainable rural financial services and SMEs will be promoted through the establishment of savings and credit associations, the supply of credit for purchase of fishing boats and equipment, as well as start up capital for micro and small processing interventions for men and women. Food security will be enhanced through additional income for the fishing communities and in particular the poorer households within them.

6. **Ownership, Harmonization and Alignment:** The project is fully consistent with the country's poverty reduction strategy as it focuses on poor coastal communities dependent on artisanal fisheries; it is included in the PIP of the Third Socio-Economic Development Plan for Poverty Reduction (2006-2010). It is complementary to other projects, the WB-EU funded Fisheries Resource Management and Conservation Project, Fisheries V, PWP and the activities of existing institutions such as the Social Fund for Development.

[1] The issues here include: lack of refrigeration and control of the marketing chain for fresh fish, over-exploitation of high value species and consequent reduction in their catches, illegal fishing within the coastal zone by large scale commercial fishing fleets, lack of education and awareness of the basic principles of sustainable fisheries, weak or dormant producers' organizations, absence of financial services for capital investment and running costs, restriction on fishing during the monsoon periods due to the lack of breakwaters and other coastal protection for the boats, lack of processing and other small scale activities able to complement the core activity of fishing, lack of alternative income generation activities such as agriculture or industry)

7. **Components and activities:** The likely project components include: a) fisheries infrastructure development including breakwaters, refrigeration plants, landing sites, which would be co-financed by the beneficiary communities, b) market chain development, including credit for transport and other marketing-related investments, as well as training and quality enhancement activities, c) community empowerment, including financial and technical training services for micro and small fisheries based enterprises for young men and women, d) institutional and sustainability support to establish/strengthen fisheries and other community productive organizations, including environmental training and monitoring of species at risk, as well as of fisheries equipment e) project management.

8. **Costs and financing.** The project is estimated to cost a total of USD 10 million. External financing would come from IFAD and other interested donors (e.g. OFID).

9. **Risks:** Main project risks for which mitigation measures would need to be explored include a) continued unsustainable over fishing by artisanal as well as commercial fleets, b) elite capture by the existing merchants and other larger investors in the project area.

B. Al Baidha Development Project

10. **Geographic area and target group**: Al Baidha Governorate has the second highest percentage of rural poverty in the ROY, with 60% (HBS 2005) of its rural population living below the poverty line and some districts with over 80% poor. Given that the western districts of the Governorate are less poor and have significant areas of qat production, the project would concentrate its interventions in the 12 eastern districts[2] which have the highest poverty levels (SFD data) and whose population of 350 000 people are primarily dependent on rainfed agriculture and small scale semi-nomadic livestock husbandry. Mixed farming is the main economic activity in the area, with sorghum the dominant crop but also an important role for some high value fruit and vegetable crops, as well as livestock. Despite the high level of poverty, cultural norms are currently restrictive on women's participation in economic activities other than home based livestock care and in some areas involvement in some cultivation tasks.

11. **Justification and rationale:** Although population density is low, most of the rural poor live in reasonably accessible villages: 98% of cultivable land is cultivated by its smallholder owners, with an average holding size of 2.1 ha. Irrigation use reflects tenure systems as well as crops. Investment in improved productivity of non-qat crops will have a direct impact on living conditions of the poor. The main constraints to their development are water, technical knowledge, group organization, marginalization of women, and marketing. Extension and other agricultural services are currently almost inexistent, and the few existing producer organizations are weak.

12. The area has good potential for production of onions, chillies, fruit trees and other high value crops and the road network is comparatively good. It also has a large young population who are seeking income generating opportunities, many of whom have some experience of casual work outside the governorate. IFAD's previous experience in the governorate and its successful implementation of participatory development in al Mahara and particularly Dhamar are the major advantage IFAD has over other financiers to ensure success of this project.

13. **Key project Objectives:** The key project objectives are directly related to the COSOP's strategic objectives a) increased household income for smallholders on rainfed land will improve household food security, b) sustainable environmental

[2] Nu'man, Na'ter, Maswara, al Soma'a, al Zaher, Dhi Na'm, Al Taffa, al Manajim, Mukeiras, Al Baidah, al Suwaidiya, and Radman

management (particularly of water), improved gender balance, and support for the development of producer and community organizations will empower rural communities and c) sustainable rural financial services will be used to promote rural SMEs and market chain development for agricultural produce.

14. **Ownership, Harmonization and Alignment**: The project is fully consistent with the country's poverty reduction strategy as it focuses on poor rural people dependent on rainfed agriculture; it is included in the PIP of DPPR. It is complementary to other projects in the rural sector (Rainfed Agriculture and Livestock Project, PWP, SFD).

15. **Components and activities:** The likely components include: a) Environmentally sound productive infrastructure development, including water retention structures; b) agricultural and livestock development, including the development of community based extension services; c) development of community institutions (production and marketing groups); d)support for off-farm income generation for women and youth (training, credit) and e) project management.

16. **Costs and financing:** The project is roughly estimated to cost USD 20 million. External financing would come from IFAD and other co-financiers such as the Islamic Development Bank and bilateral Arab Funds.

17. **Risks**: The main risks for which mitigation measures will need to be devised include: a) institutional constraints, including competent staff and community immobilisers, b) drought and environmental stress.

C. Taiz Rural Development Project

18. **Geographic area and target group**: Taiz Governorate is the most populated governorate in Yemen, with 2.4 million people, 1.9 million of whom live in its rural areas, one third of whom are landless. With high rainfall and considerable mountainous regions, it is largely dependent on rainfed and spate agriculture and its crops include staples as well as a variety of high value cash crops. Mixed farming is dominant with average holding size of 0.42 ha. With the exception of coastal areas inhabited mostly by fishermen, there is a high level of household dependency on mixed farming, livestock as well as on casual labour and other off-farm activities.

19. The project area would be 5 inland districts where rainfed mixed farming dominates and poverty is highest. The target group of the project would be about 200 000 smallholder and landless rural households. Within the project area, interventions would focus on areas where more than half the holdings are cultivated by smallholders owning their land, where landless livestock holders are numerous and where qat is cultivated on only a small portion of the cultivable area.

20. **Justification and rationale:** The project would assist poor rural people to increase their income, through well targeted off and on-farm interventions, clearly designed to help them emerge from poverty. Given the existing pressure on land and water resources, and the already large number of landless people, the project would concentrate its activities on off-farm investments, particularly those which would assist the poorest young men and women to establish agriculture based and other micro and small enterprises, including market chain related ones.

21. Existing production of high value crops (vegetables and fruit such as mangoes and papaya) provides opportunities for agriculturally-based micro enterprises, as well as for intensification of production given the small size of holdings and favourable agro-ecological conditions. The high rates of under and unemployment as well as the previous experience of much of the younger population of off-farm activities provide additional potential for successful implementation.

22. **Key project Objectives:** Project objectives are closely integrated with Yemen COSOP's strategic objectives. Improved poor household food security will be

achieved by enabling poor landless and small holder households, and particular young men and women to increase income to a level which would raise them above the poverty line. Rural communities will be empowered through the demonstration and implementation of community based environmentally sound and sustainable on and off-farm economic development investments and improved gender balance within households through women's increased economic performance. Sustainable rural financial services will be promoted through financial services and technical support to the development of off-farm income generating activities for poor young men and women.

23. **Ownership, Harmonization and Alignment:** The project is fully consistent with the country's poverty reduction strategy as it focuses on poor rural people dependent on rainfed agriculture; it is included in the PIP of DPPR and is complementary to other projects in the rural sector.

24. **Components and activities:** The likely project components include a) agricultural production services (extension and training at community level; livestock and environmental management, demonstration plots and support to market chain development for agricultural and processed produce. b) productive infrastructure development including cost shared construction of water retention structures and terrace rehabilitation; c) Development of rural SMEs through technical and financial services

25. **Costs and financing.** The project cost is estimated at 20-30 million, depending on scope. Financiers would include IFAD and possibilities of co-financing would need to be explored.

26. **Risks.** The main risks associated with this project for which mitigation measures would need to be identified relate to a) the ability of financial services institutions to operate effectively and successfully, b) the ability of service providers to perform to high professional standards and c) the sustainability of beneficiary institutions.

D. Lahej Agricultural Development Project

27. **Geographic area and target group**: Lahej governorate is situated in the south west of Yemen, bordering Aden, al Dhale', al Baidha and Abyan. It has a total population of 723 000, of whom 660 000 (96 000 households) are rural. It includes different agro-ecological zones ranging from desert coastal areas to highland escarpments, reaching up to 2000 m altitude, thus has a variety of climates suitable for different crops. It is currently listed as the 6th poorest governorate in Yemen with 49% (324 000) of its rural population poor. Its population is primarily dependent on agriculture and fisheries. Holdings are mainly very small: 88% of landholders have less than 1 ha and they control a mere 37% of the land; average holding size is 0.6 ha, suggesting that the majority of smallholders have even less than that. In addition, the 33% of the cultivable area which is under the modern spate irrigation system is mostly cultivated by share croppers who receive ½ or less of the crop. Of the total 30 000 ha cultivated, 40% is under staple grains, 5% fruit, a further 5% in cash crops (mostly cotton and sesame), 23% in animal fodder, 2% in coffee and 20% in qat (in the mountainous areas). Parts of the governorate are still famous for their coffee though in recent years, qat has largely replaced it.

28. The project area would include those parts of the governorate where qat is not cultivated or forms less than 10% of individual holdings. The project target group would include all the poor rural people whose main source of income is agriculture. Activities would concentrate on the following target group:

- landowners owning less than 1 ha [whether rain fed or spate irrigated]
- the 40% landless people working as tenants, share croppers, or in other casual employment;
- Poor landless women and youth whether they have livestock or not.

29. **Justification and rationale:** Lahej is a very poor governorate but its people are largely agriculturalists with decades of experience of farming. In addition to the subsistence crops of sorghum and maize, the area has excellent potential for some high value crops, coffee in particular, as it has the most famous coffee growing area in the country, despite the fact that in recent years coffee has given way to qat. There is also potential for the expansion of cotton and other cash crops, such as sesame. Many of the landless poor have livestock (a few goats and sheep or one or two heads of cattle), whose yields are very weak and could be significantly increased through improved husbandry methods, thus effectively reducing poverty. In addition, there has historically been a high level of migration from this area, hence there are large numbers of returnees who have experience of industry, services, and other forms of economic activity.

30. **Key project objectives:** The project's objectives are directly related to the COSOP's strategic objectives. They are a) to assist the households living below the poverty line to achieve a reasonable standard of living by increasing their income through intensification of crop cultivation, changing to higher value crops and intensification and improved livestock husbandry as well as off-farm activities, b) to improve natural resources management by developing sustainable water saving mechanisms, c) to empower communities through strengthening of their organizations and economic empowerment and d) to promote sustainable rural financial services and market chains for agriculturally related produce.

31. **Ownership, harmonization and alignment**: The project is fully consistent with the country's poverty reduction strategy as it focuses on poor rural people dependent on rainfed and spate irrigated agriculture; it is included in the PIP of DPPR. It is complementary to other projects in the rural sector (Rainfed Agriculture and Livestock Project, Spate Irrigation Improvement Project, PWP, SFD) and will also complement the Coastal Fisheries project.

32. **Components and activities:** The likely components would include: a) development of savings and credit institutions and other rural financial services to enable the rural poor to invest in livestock and other income generating activities, b) technical and managerial training to communities and their organizations to assist the development of more effective producer and other organizations and to improve yields of livestock and crops, c) market chain development for key products such as coffee and sesame, d) highly focused adaptive research for major subsistence and cash crops, leading to extension packages to ensure higher yields and intensification of agricultural production; e) minor infrastructures designed to improve water management, assist recharge of the aquifer and provide water for irrigation and domestic purposes.

33. **Costs and financing:** The project is roughly estimated to cost USD 20 million. External financing would come from IFAD and other co-financiers to be identified.

34. **Risks**: The main risks, for which mitigation measures will have to be identified are a) the weakness of the country's research programmes, b) drought and water shortages, and c) the possibility that effective rural financial services may not be available.

Key file 1: Rural poverty and agricultural / rural sector issues

Priority Areas	Affected Group	Major Issues	Actions Needed
Rainfed agriculture	Small holders (less than 2 ha rainfed) farming families	• Low productivity and incomes • Small holding sizes • Drought sensitive landraces for major crops • Low management standards • Lack of knowledge which could lead to improved yields • Limited possibilities for supplementary irrigation from wadi flows • Danger of groundwater depletion • Inefficient use of existing water sources • Poorly designed dam schemes without command area conveyance systems	• Search for higher value cropping opportunities and other income generating activities • Establish new extension approach based on the farmers and focusing on technology transfer within the community • Improve access to inputs including drought resistant seed verities, fertilizers and credit • Develop small water catchment facilities including water harvesting, on-farm storage tanks etc. • Improve irrigation management and efficiency • Control wadi flows for irrigation and recharge of water table
Fisheries	Artisanal fishermen utilising the coastal waters close to the shore	• Poor isolated fishing communities with poor social and economic services • Traditional fishing technology and low productivity • Poor market and cold chain infrastructure • In adequate fishermen organizations and local institutions • Competition from illegal fishing by industrial fleets from other countrioes	• Improve living conditions in fishing communities • Develop market infrastructure and cold chain • Develop shore facilities • Strengthen fishermen organizations to strengthen market bargaining power • Introduce modern sustainable fishing technology • Improve resource management and control of illegal fishing
Employment opportunities	All disadvantaged rural poor, particularly youth and women	• Absence of off-farm employment opportunities in rural areas • Low educational and skill standards of unemployed, particularly youth and women	• Improve educational and skill level of job seekers • Create off-farm micro and small productive and other enterprises • Literacy and life skills training for women • Provide skill training to improve the unemployed access to job opportunities anywhere
Market access	Farmers and small food processors and other rural entrepreneurs	• Lack of knowledge to obtain market information • Poor physical road condition and lack of telecommunications • Distance and limited scope of markets • Limited ability of producers to respond to market opportunities • Poorly developed supply chain services	• Identify markets with greatest potential for forward linkages • Support the improvement of market infrastructures • Develop network of rural business service providers • Assist farmers to organise into marketing groups to improve their bargaining position and exploit economies of scale

Priority Areas	Affected Group	Major Issues	Actions Needed
Natural Resource Management	• All population living in areas where terrace systems are deteriorating • Rural families living near wadi beds • Rural families dependent on the rangeland	• Degradation of terrace systems leading to loss of soil cover and severely reducing agricultural land • Erosion of cultivable land by wadi bank damage during flash floods • Deforestation through fuel wood and fodder collection • Degradation of rangeland resources due to overgrazing	• Rehabilitation of terraces • Training on efficient range management techniques • Protection of wadi banks • Establishment of water flow slowing mechanisms to improve ground water recharge • Rehabilitation of range land through closure and replanting
Livestock Production	Small livestock holders	• Low productivity of livestock • Low animal husbandry standards • Inadequate nutrition and low hygiene • Absence of livestock husbandry extension • Prevalence of animal diseases and inadequate access of veterinary services • Veterinary services usually offered by men; cultural norms preclude male vets from visiting households when only women are present	• Establish livestock extension services at community level • Improve veterinary services through the use of community animal health workers (para vets), preferably women supported by technicians, vet laboratories, and increased public and private veterinary services • Improve livestock nutrition through introduction of feed supplements
Inaccessibility of highland communities due to poor road conditions	• Small and large farmers, landless households, women and children	• Poor access of rural communities represents a major obstacle to rural economic growth and sustains poverty in the rural areas • Access situation problems are more acute in the mountainous areas • Under-funding of road maintenance and lack of maintenance over decades	• Development of clear institutional responsibility for development and maintenance of the rural road network • Allocation of greater funding for road maintenance • Strengthening of capacity of district councils to plan, prioritise and implement maintenance programmes • Development of appropriate, cost effective design standards and implementation methodologies for different categories of rural roads (intermediary rural roads, village access/feeder roads, etc.) • Development of mechanisms for funding of maintenance at the community level
Rural Economic Infrastructure	All rural population	• Poor social and economic infrastructure • Inadequate water supply, road access and power supply • Lack of community ownership/ management and hence sustainability of existing infrastructure low •	• Specific, demand-focused investment in critical infrastructure, especially water supply, and community level surface water retention structures • Community involvement in identification, planning, implementation and management of rural infrastructure facilities
Rural Finance	Rural producers lacking capital	• Limited numbers of MCO and other formal rural financial institutions • No legal basis for community level savings and credit institutions	• Support existing micro-finance institutions to: ➢ Access loan funds ➢ Develop products suitable for agricultural and

Priority Areas	Affected Group	Major Issues	Actions Needed
		• MCOs with poor skills in agricultural lending and suitable rural products • MCOs with limited access to loan funds and therefore limited outreach • Agricultural credit bank (CACB) increasingly operating as a commercial bank and focusing on urban activities • Practically, no access to formal credit for women, landless and landholders without formal written titles • Absence of banking culture among farmers • Limited informal credit systems, mainly from rich individuals, relatives or traders	rural lending ➢ Expand out reach ➢ Improve financial management ➢ Adopt best international practice • Engage in policy dialogue concerning the development of a country-wide micro finance delivery system in the rural areas, including community level savings and credit associations
Gender	Rural women	• High degree of gender inequality • Very low level of female literacy • Poor health situation of most women • Low girls' school attendance • Women lack control over important farm assets	• Empowerment of women in social and community affairs • Increase girls' attendance at school, in other educational mechanisms by reducing domestic workload for women • Provide literacy training for women • Provide skill and income generation training to women • Improve domestic water supply • Improve women's access to financial and business services

Key file 2: Organizations matrix (strengths, weaknesses, opportunities and threats [SWOT] analysis)

Organization	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats
Enablers			
Ministry of Agriculture and Irrigation (MAI)	• Since 1970 significant public capacity created where none existed before • Project implementation experience	• Traditional civil service mindset • Overstaffing • Limited operating budget • Limited management and implementation capacity • Inadequate animal health services	• Aden Agenda, adopted by Council of Ministers in 2000 reflects government policy for streamlining, liberalization and privatization
Ministry of Fish wealth (MFW)	• Qualified pool of staff • Project implementation experience	• Traditional civil service mindset • Overstaffing • Limited operating budget • Limited management and implementation capacity	• Recent reorientation of MFW as service provider
Ministry of Local Administration	• Local government institutions should now develop, finance and implement own plans	• Lack of financing capacity • Low technical capacity • Strongly politicized approach	• Relationship with SFD could strengthen its capacities • Commitment to poverty reduction not demonstrated • IFAD-financed projects provide opportunities to support capacity-building of local administrative structures at the community and uzla levels
Ministry of Public Works and Highways (MPWH)	• Mandate to develop institutional capacity for development and management of the entire rural road network • Has engineering staff within the districts	• Main focus is on major roads • Recently also taken over responsibility for rural intermediary roads and feeder roads but without getting much additional resources for management and maintenance	• Offers synergies with IFAD-financed rural infrastructure project components • Enhanced implementation of IFAD-financed rural infrastructure projects/ components
Rural Access Programme (RAP)/ Public Works Project (PWP)	• Experience in implementation of wide range of rural infrastructure • Testing and demonstrating new technical standards and implementation procedures for rural access roads • Poverty focus • Engaged in operationalizing modalities for funding of maintenance of rural roads	• Present priority is for rural intermediary or secondary roads and limited attention to tertiary roads • Not at present dealing with the lowest category of village access roads • Limited experience of least-cost design standards appropriate for improvements to quaternary roads. • Implementation by contractors for	• Offers synergies with village access road components as it focuses on the main rural road network • Access to body of qualified and experienced manpower through local consultants • Emphasis on labour intensive techniques but implemented through local small contractors • Opportunity to employ local knowledge and community

Organization	Strengths	Weaknesses	Opportunities / Threats
		rural intermediary roads and hence limited experience of community implementation	participation in design and contracting
Agricultural Research and Extension Authority	• Qualified pool of research staff • Reasonable experience and capabilities • Good facilities for research, training and extension	• Classic bureaucratic and academic attitude • Limited management skills • Limited touch with farmers' problems • Limited connection between research and extension • Lack of operating funds	• New strategy focuses on economic aspects, rainfed and traditional systems • Increasing interaction with farming community to redefine research needs and emphasise adaptive research and demonstration on farmer fields
Cooperative and Agricultural Credit Bank	• Experience with small farmers • Experience with some women and micro-enterprise schemes	• Weak capital base, high transaction costs and limited out reach • Weak central bank supervision capacity • Has become urban based commercial bank with limited interest in working with smallholders and the poor	• Commercialized • Lack of interest in rural financial services due to high costs and low profitability • Refocus of activities on urban and commercial activities
Cooperatives, Agricultural and Fisheries	• Wide outreach (400 primary and 4 general agricultural cooperatives throughout the country; 120 fisheries cooperatives in 10 coastal governorates: • Cover wide areas of agricultural and agriculture-related activities; • Many specialize in individual products such as coffee, potato, apiary, fisheries; • Multi-purpose coops practise varied activities e.g. production, supply of inputs, marketing;	• Very few cooperatives are active. Majority of them have weak capacity and are ineffective; • Fisheries cooperatives far more successful;	• Development of the capability of cooperatives to deliver credit effectively would necessitate considerable time and technical support;
Service Providers			
Social Fund for Development (SFD)	• Leader in Yemen of participatory approaches • Strong experience of participatory infrastructure construction • Developing capacity in economic infrastructure development • Has demonstrated concern to reach the poor • Competence/commitment staff • Presence in all Governorates • Strong body of trained consultants	• Limited experience in implementing agricultural projects • Overconfidence in own capacity	• Problem of overlap with various ministries • Competition with other agencies • Cooperation with IFAD financed projects would contribute to enhancing experiences in agricultural productive activities, strengthening SFD's rural development capacity and wield greater influence in Yemeni RD policy

Key file 3: Complementary donor initiative / partnership potential

Donor / Agency	Nature of Project / Programme	Project / Programme Coverage	Status	Complementarity / Synergy Potential
World Bank (IDA)	• ***Groundwater and Soil Conservation Project –*** Funding for water use efficiency in groundwater irrigation; spate irrigation improvement, water harvesting and soil conservation in uplands, terrace rehabilitation and wadi protection	• Countrywide	• On-going	Strong – IFAD financed projects will need to harmonise implementation modalities to prevent confusion for communities
	• Social Fund for Development III	• Countrywide	• Ongoing	Very Strong – selected partner to implement productive rural development component
	• Rural Water Supply and Sanitation Project	• Ibb, Abyan, Hajja, Amran,	• Ongoing	Strong, potential partner for funding and implementing drinking water schemes
	• Third Public Works Project	• Countrywide	• Ongoing	Strong –potential partner to cooperate in funding rural infrastructure schemes
	• Management and Preservation of Fishery Resources (Fisheries V)	• Coastal areas	• Ongoing	Strong – implementing fisheries development initiatives (market development, resource management, control and supervision)
European Union	• Grant funds for rural roads and irrigation systems through counterpart funds linked to food aid assistance • Support of fisheries development	• Countrywide • Coastal areas	• Ongoing • Ongoing	Strong – potential partner for funding and implementing fisheries and water development initiatives
France	• Part of proceeds from monetization of food assistance used to support coffee project with MAI	• Countrywide	• Ongoing	Strong –potential financier for promotion of crop diversification aspects of the project
Germany/GTZ	• IDAS 3 capacptiy building of community organizations in planning and skills development	• Taiz, Ibb, al Baidha, Lahej, Abyan	• Completed	Lessons learnt should be shared with IFAD-funded projects
CARE	• Domestic water supply and terrace rehabilitation	• Mahweet	• Completing	Has created precedent for donor driven participatory approaches, technical standards average, high staff to results ratio

Key file 4: Target group identification, priority issues and potential response

Typology	Priority Needs	Potential Response
Small farmers	• Access to improved rainfed technology • Access to veterinary services • Access to good extension for rainfed crops, fruits, vegetables, honey production • Access to female extensionists for livestock husbandry • Education in improved crop and animal husbandry • Awareness of improved range management practices • Improved road infrastructure to access markets and services • Improved access to water • Improved access to social services (medical and educational) • Higher standards of education	• Improvements in local landraces • Establishment of improved seed production and marketing groups • Support to water harvesting at the household and community levels for domestic and irrigation use; • Training of community animal health workers and veterinary technicians • Formation of village groups for livestock holding, to transmit improved husbandry and nutrition advice • Extension in improved crop husbandry practices which, combined with the improved seeds, should significantly increase yields and production • Skill and management training to improve farmers' ability to increase their off-farm income generating potential • Formation and training of community groups /committees to enable them to access funding and support to improve their social services • Cooperation with rural micro-finance institutions
Landless poor	• Access to improvements in livestock husbandry (extension, nutrition, animal health services) and ensuring that women have access to these services • Skill development for men and women to improve off-farm income generation potential locally and in neighbouring towns • Access to micro-credit • Agricultural skill development and access to improved seeds to increase income from sharecropping • Management skill development for micro-enterprises and community activities	• Access to improved drinking water supplies • Technical and managerial training to improve skills and potential income generation for men and women • Formation of producer and community groups to improve access to services • Improvements in community productive infrastructures • Establishment of micro enterprises • Provision of rural micro-finance • Provide employment in terrace rehabilitation, wadi protection and other infrastructure construction • Training of community animal health workers, particularly women
Artisanal fishermen	• Protection from resource depletion by industrial fleet • Improved market infrastructure and competition • Access to financing	• Resource management/policy reform • Shore facilities • Rural finance
Poor Rural Women	• Improved access to water • Higher incomes from agriculture and livestock • Access to credit • Literacy and life skills training • Livestock husbandry training • Training in management and income generating skills	• Training of female community facilitators and female extension workers • Capacity-building of women to participate in community development and in preparation and implementation of sub-projects • Provide adult literacy classes • Training for technical and managerial skills for micro-enterprises • Provide access to rural financial services • Water harvesting to provide more and better quality drinking water • Provide employment in terrace rehabilitation and other infrastructure improvement sub-projects